العدد الأول
مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية
Journal Future of social siences
إبريل ٢٠٢٠

العدالة الاجتماعية كمتغير لتمكين الفقراء من المشاركة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية

Social Justice as variable to Empowerment the poor to Participate in Making Social Welfare Policies

إعداد

حسام محمد محمد إسماعيل

مدرس التخطيط الاجتماعي

كلية الخدمة الاجتماعية- جامعة حلوان

٢٠٢٠م

العدالة الاجتماعية كمتغير لتمكين الفقراء من المشاركة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٠/٣/١ تاريخ نشر البحث ٢٠٢٠/٤/١

مستخلص:

تستهدف تلك الدراسة التشخيص الواقعى والميدانى لواقع ومفهوم العدالة الاجتماعية لدى الفقراء (الأقل دخلا) بالريف المصرى، وتحديد درجة التباين بين القرى الأكثر نشاطاً- متوسطة النشاط – الأقل نشاطاً فى العدالة الاجتماعية لتمكين فقراء الريف من المشاركة فى صنع سياسات رعايتهم الاجتماعية، وتحديد الفروق بين سكان الريف (الأكثر دخلاً- الأقل دخلاً) فى المشاركة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بهم، وتحديد درجة وقوة تأثير العدالة الاجتماعية فى تمكين الفقراء بالريف من المشاركة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بهم، كما تسعي لتحديد آليات تحقيق العدالة الاجتماعية لتمكين فقراء الريف من المشاركة فى صنع سياسات رعايتهم الاجتماعية، وتحديد آليات تمكين فقراء الريف من المشاركة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بهم، وقد توصلت الدراسة إلي الإجابة علي كافة تساؤلاتها.

الكلمات المفتاحية: العدالة الاجتماية- تمكين الفقراء- صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

Abastract:

This study aims at a realistic and field diagnosis of the reality and concept of social justice among the poor (the lowest income) in the Egyptian countryside, and determining the degree of disparity between the most active - medium activity - least active villages in social justice to enable the rural poor to participate in the making of their social welfare policies, and to identify the differences between residents. The countryside (the highest income - the lowest income) in participating in the making of their own social care policies, and determining the degree and strength of the impact of social justice in enabling the rural poor to participate in the making of their own social care policies. It also seeks to define mechanisms to achieve social justice to enable the rural poor to participate. In making their social care policies, and identifying mechanisms to enable the rural poor to participate in making their own social care policies, the study has reached an answer to all its questions.

Key words: social justice - empowering the poor - social welfare policy making.

أولاً: فى قضية الدراسة

يعد الفقر أحد الظواهر الاجتماعية الخطيرة ذات الأبعاد المتعددة حيث يعتبر آفة مجتمعية،وعقبة أساسية فى سبيل بناء المجتمعات وتحقيق التنمية سواء فى الدول النامية التى يتزايد فيها أعداد الفقراء نتيجة الظروف المجتمعية الخاصة بها، أو الدول المتقدمة لغياب المساواة والعدالة فى توزيع الخيارات والفرص، فالفقر لم يعد نقصاً فى الموارد ولكن نقصاً فى الفرص المتاحة للوصول إليها.(السروجي،٢٠١١،ص٧)

لذلك فإن استئصال الفقر هو التحدى الرئيسى أمام التنمية فى القرن الحادى والعشرين ؛حيث إن الفقر هو مشكلة التنمية وهدفها الأساسى، ومن ثم أصبحت قضية الفقر قضية كل العصور منذ أن وجد التفاوت فى قدرات البشر وظروفهم وتطلعاتهم، ولعل أخطر نتائج الفقر هو أنه يؤدى إلى تآكل الثروة البشرية التى هى بحق أغلى ما فى الوجود.(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا،٢٠٠٣،ص١)

كما أن عملية التنمية تتم بالناس وليس فقط من أجلهم ولذلك عليهم أن يشاركوا بشكل تام فى القرارات والإجراءات التى تشكل حياتهم ؛ فالناس فى التنمية ليسوا مجرد متلق سلبى بل عامل فعال فى تشكيلها، ولذلك فقد كان تعزيز الحقوق والقدرات والاحتياجات الأساسية للناس الذين يعيشون تحت وطأة الفقر هدفاً للمجتمع الدولى.(الامم المتحدة،٢٠٠٢،ص١)

وبناء عليه كان الاتجاه نحو تمكين الفقراء،حيث إن تمكين الفقراء يعنى تصحيح الإرث التاريخى من التهميش الذى يعنى أن أعداداً كبيرة من الفقراء أسراء الفقر، وكما يقول أحد الفلاسفة الفرنسيين "الإنسان يولد حراً لكنه مكبل بالأصفاد فى كل مكان، وأن مهمتنا الأساسية أن نساعد الفقراء على تحطيم أصفادهم". (السلطان،٢٠٠١،ص١)

وبالطبع لن يتحقيق ذلك فى غياب العدالة الاجتماعية. لذا فقد تنامت الدعوات المنادية بعالم بدون فقر، عالم يحترم حقوق الإنسان، عالم يسعى إلى تحقيق التكافؤ الاجتماعى والعدالة الاجتماعية (الزيات،،٢٠١٢،ص١)ولذلك تجلت أهميتها العدالة الاجتماعية فى كثير من المواثيق والإعلانات وتوصيات المؤتمرات العالمية،والتى أكدت على أنه لا غنى عنها لتحقيق السلام الاجتماعى والأمن واحترام حقوق الإنسان والقضاء على الفقر.(الامم المتحدة،٢٠١٧،ص٢٠)

ولذلك حلمت الشعوب بالعدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص من أجل تحقيق التنمية والقضاء على كافة أشكال الإقصاء والتهميش ضد الفقراء (هيلز،،٢٠٠٧،ص٥٣)،حيث إن

العدالة الاجتماعية هى أداة الحكومة لمعالجة بعض المظاهرالاجتماعية السلبية، مثل الظلم والحرمان والاستبعاد والتى تكون ناتجة عن تدابير السياسة الاجتماعية الخاطئة التى انتهجتها الدولة، والتى أدت إلى أن الملايين من الناس لا يحصلون على حقوقهم المدنية ولا يشعرون بالمواطنة داخل مجتمعاتهم(Segal،2006 ،p 91)،ومن ثم فإنها تهدف إلى تحقيق الاندماج الاجتماعى وتمكين الفقراء للمشاركة فى كافة الأنشطة واتخاذ القرارات التى تؤثر على نوعية حياتهم ومواجهة التفاوت الاجتماعى وتحقيق الإنصاف فى سياسات الرعاية الاجتماعية(Reisch،٢٠٠٤،p2) ،حيث إن سياسات الرعاية الاجتماعية هى التى تعنُى بتوجيه الرعاية والرفاه الاجتماعى فى المجتمع وتمكين الفئات المستهدفة من أجل الحصول على الخدمات وتوجيه الخطط والبرامج والمشروعات تجاه الأهداف المجتمعية العامة من أجل تحقيق المساواة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. كما أنها تعتبر محوراً رئيسياً لمواجهة مشكلة الفقر من خلال مجموعة الاستراتيجيات المحددة للجهود الحكومية والأهلية والمبادئ الموجهة للعمل الاجتماعى فى المجتمع لتحسين نوعية الحياة والمساواة والعدالة والأمن الاجتماعى ومواجهة المشكلات الاجتماعية ومقابلة الحاجات الإنسانية من خلال خطط علمية ترتبط بالإطار الاقتصادى والسياسى والأيدولوجى والقيمى فى المجتمع.(السروجي،٢٠٠٤،ص١٦)

ثانياً: الدراسات السابقة(تحليل واستنتاج)

فيما يلى عرض مجموعة من الدراسات السابقة لإيجاد العلاقة المعرفية بينها وبين الدراسة الحالية ومدى التواصل المعرفى؛ والتى من خلالها يتم الوقوف على الجوانب التى تفيد الباحث فى إيجاد التكامل المعرفي سواء من الأدبيات الغربية أو العربية ؛وذلك على النحو التالى:

(١) الدراسات المرتبطة بالعدالة الاجتماعية:

١. دراسة عبد المنعم (١٩٩٣): استهدفت الدراسة تحليل قضية العدالة الاجتماعية فى مصر بين فكر ورؤية السلطة السياسية والواقع العملي فى الفترة من (١٩٥٢– ١٩٩٢)، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لدراسة واقع العدالة الاجتماعية من خلال التحليل الكمي والكيفي لخطط التنمية الخمسية، وقد أكدت نتائج الدراسة أن العدالة الاجتماعية تعد مشكلة تنموية لاترجع إلى تغير خطط التنمية فى فترة معينة فحسب،وإنما إلى تراكمات سابقة أساسها السياسات الاجتماعية والاقتصادية الخاطئة التى قد تتبعها الدولة.

٢– دراسة إلينEllen (١٩٩٧) استهدفت الدراسة تحديد آليات تحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء من خلال التركيز على المساواة فى الخدمات المقدمة إليهم، الفرص المتاحة أمامهم،

وقد توصلت الدراسة إلى أنه لكي يتم تحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء يجب تحقيق المساواة،والقضاء على الاستبعاد الاجتماعي، وتوسيع الخيارات والفرص المتاحة أمامهم.

٣ـ دراسة مايكل Branden,(٢٠٠٣) استهدفت الدراسة تحديد مساهمة استراتيجيات التخطيط التقليدية القائمة على سيطرة الدولة ودورها فى تحقيق العدالة الاجتماعية،وكذلك تحديد أهمية التخطيط التعاوني ومشاركة منظمات المجتمع المدني فى تحقيق العدالة الاجتماعية، وقد توصلت الدراسة إلى أن التخطيط التعاوني القائم على مشاركة المجتمع المدني مع الدولة له الكثير من الفوائد فى تحقيق المساواة فى الفرص لجميع المواطنين دون تمييز، وكذلك تحقيق التمكين والاندماج لأفراد المجتمع وبخاصة الفقراء.

٤. دراسة هاشم (٢٠٠٤) استهدفت الدراسة التوصل إلى مؤشرات تخطيطية لتحقيق العدالة الاجتماعية فى توزيع الخدمات الأهلية، وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود عدالة فى التوزيع الجغرافى للجمعيات الأهلية بالحضر، عدم وصول خدمات الجمعيات الأهلية للمستحقين، عدم وجود علاقة بين توزيع الإعانات الحكومية على الجمعيات الأهلية واحتياجات المواطن؛ مما يستوجب ضرورة الاهتمام بتحقيق العدالة الاجتماعية.

٥ـ دراسة الرشيدي (٢٠٠٦) استهدفت الدراسة تحديد واقع العدالة الاجتماعية فى توزيع الخدمات الصحية بإقليم الإسكندرية، من حيث توزيع الموارد البشرية والمادية والأدوية والخدمات الطبية،وقد توصلت الدراسة إلى وجود فروق دالة إحصائياً بين محافظات إقليم الإسكندرية التخطيطى فيما يتعلق (بعدالة توزيع الموارد البشرية والمالية، وإجراءات الحصول على الخدمة،وعدالة توزيع خدمات الرعايه الطبية

٦. دراسة ريبكا Rebecca (٢٠٠٧) استهدفت الدراسة تحديد واقع العدالة الاجتماعية فى سياسات الرفاه الاجتماعي، وتحديد الآثار المترتبة على الفقراء من هذه السياسات، وقد توصلت الدراسة إلى أن لهذه السياسات تأثيرات سلبية على الأسر الفقيرة منها الاستبعاد الاجتماعى لهذه الأسر من خدمات الرعاية الاجتماعية، كما أشارت الدراسة إلى ضرورة توفير الآليات لتعزيز العدالة الاجتماعية من خلال تحقيق المساواة بين جميع أفراد المجتمع فى الحقوق والواجبات لتحقيق المواطنة فى المجتمع.

٧ـ دراسة جاكوبس jacobus (٢٠٠٧) استهدفت الدراسة تحديد مفهوم فقر المعلومات والتحديات الأخلاقية المرتبطة بهذا النوع من الفقر، وتحديد العدالة الاجتماعية والمبادئ التى تستند عليها لمعالجة هذه التحديات،وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة توفير المعلومات

لصانعي القرار من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء فى الأحياء المختلفة؛ وذلك من خلال إيجاد عدالة توزيعية بين الأحياء والمناطق المختلفة وتحقيق التكافؤ فى توزيع الفرص المتاحة أمامهم فى مجتمعهم.

٨ـ **دراسة روهاى Ruohai (٢٠٠٨)** استهدفت الدراسة تحديد الأيدلوجيات المختلفة التى تتبناها الدولة وأثرها على الفجوة بين الفقراء والأغنياء، والكشف عن هذه الفجوة ومحاولة تقليلها من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية، وقد توصلت الدراسة إلى أن السياسات الموجودة والنابعة من الأيدولوجيات التى تتبعها الدولة من ضمن الأسباب التى تودى إلى عدم تحقيق المساواة فى الفرص بين الأغنياء والفقراء، وأن الطريق الصحيح للحد من الفجوة بين الأغنياء والفقراء هو ضرورة وجود سياسات ترتكز على محددات العدالة الاجتماعية وتراعي الانصاف والبعد عن التمييزبين المواطنين فى الحقوق والواجبات.

٩. **دراسة محمد (٢٠٠٩)** استهدفت الدراسة وصف طبيعة الخدمات المقدمة للفقراء، وتحديد ما إذا كان هناك مستوى من مستويات الإفتقار للعدالة الاجتماعية فى الخدمات المقدمة للفقراء، وتحديد المقترحات لتحقيق العدالة الاجتماعية والتقليل من الاستبعاد الاجتماعى، وقد توصلت الدراسة إلى انخفاض مستوى عدالة الخدمات المقدمة للفقراء، وضرورة تفعيل دور المجتمع المدنى من أجل المساهمة فى تحقيق العدالة الاجتماعية بالمجتمع.

١٠ـ **دراسة الزغل (٢٠١١)** استهدفت الدراسة تحديد فعالية الدعم فى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال المؤشرات التالية: (المساواة– تكافؤ الفرص– وصول الدعم لمستحقيه – سهولة الحصول عليه)، وقد توصلت الدراسة إلى أن درجة تحقيق استراتيجية الدعم للعدالة الاجتماعية متوسطة وخاصة الدعم النقدى حيث إنه غير كافٍ بوضعه الحالى لتحقيق العدالة،كما توصلت إلى مجموعة من الآليات المقترحة لتطوير استراتيجية الدعم العيني والنقدي لتحقيق العدالة الاجتماعية تتمثل فى زيادة قيمة معاش الضمان الاجتماعى،تيسير إجراءات الحصول عليه وأوصت الدراسة بضرورة إجراء الدراسات اللازمة للإتفاق على خط الفقر فى المجتمع المصرى.

١١ـ **دراسة الغنيمي (٢٠١٢)** استهدفت الدراسة رصد ومتابعة محددات وتداعيات تزايد التفاوت الكبير فى توزيع الثروات والدخول فى الدول العربية، وتحليل هذه المحددات، وقد توصلت الدراسة إلى أن الدول العربية تتميز بوجود الوفرة والرخاء فى ذات الوقت الذى وجدت فيه الندرة والفقر نتيجة للعوامل الرئيسية المتمثلة فى التفاوت الكبير فى حجم وامتلاك كل دولة

للموارد المتاحة أو التى يمكن أن تتاح، وكذلك التفاوت الكبير فى توعية المواطنين ومدى ما يمكن أن يتوفر لديهم من قدرات ومهارات تتيح لهم الكشف عن هذه الموارد الطبيعية وتطويعها فى الاستخدام الصالح لهم.كما أوصت الدراسة بضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية من أجل تحقيق الرفاهية والقضاء على الفقر وتمكين الفقراء وتوعيتهم بحقوقهم وواجباتهم.

١٢- دراسة مطر (٢٠١٢) استهدفت الدراسة تحديد درجة التباين بين اتجاهات الشباب الجامعي نحو العدالة الاجتماعية فى المجتمع المصري، ومحاولة التوصل إلى مجموعة من المرتكزات التى يجب مراعاتها عند صنع سياسات الرعاية الاجتماعية الجديدة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين العدالة الاجتماعية وسياسات الرعاية الاجتماعية، كما توصلت إلى مجموعة من الأساليب لتحقيق العدالة الاجتماعية فى المجتمع المصري تتركز فى ضرورة تحقيق المساواة فى الحقوق والواجبات بين جميع أفراد المجتمع، ضرورة تحقيق تكافؤ الفرص بين الجميع وتوزيع الثروات بشكل عادل على جميع أفراد المجتمع، ضرورة تحقيق العدالة فى توزيع الخدمات على جميع أنحاء الجمهورية بالإضافة إلى القضاء على الفساد والوساطة والمحسوبية وتشجيع حرية الرأى والتعبير واحترام حقوق الإنسان فى المجتمع.

تحليل واستنتاج:-

أ- التحليل:

١- أكدت غالبية الدراسات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية على أهمية العدالة الاجتماعية فى جميع المجتمعات كمدخل للقضاء على الفقر من ناحية وتحقيق التنمية من ناحية أخرى.

٢- اتفقت دراسة كل من (أحمد فارس عبد المنعم -١٩٩٣) ودراسة (Leslie Rebecca bloom- 2007) على أن غياب العدالة الاجتماعية يرجع إلى السياسات الخاطئة التى انتهجتها الدولة،والتى أدت إلى مزيد من الفجوة بين الأغنياء والفقراء فى المجتمع.

٣- اتفقت دراسة كل من (Sit hole, Ellen- 1997) ودراسة (Birtz, johannes jacobus-2007) على أهمية المساواة فى الفرص المتاحة كمتغير هام من متغيرات تحقيق العدالة الاجتماعية داخل المجتمع.

٤- اتفقت دراسة كل من (Leslie Rebecca bloom- 2007) ودراسة (Ruohai- 2008) على أهمية تحقيق المساواة فى الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين كمتغير من متغيرات تحقيق العدالة الاجتماعية داخل المجتمع.

٥- اتفقت دراسة كل من (محمد رياض الغنيمى -٢٠١٢) ودراسة (حازم محمد إبراهيم مطر-٢٠١٢) على أهمية تحقيق العدالة فى توزيع الدخول بين جميع المواطنين فى الدولة كمتغير لتحقيق العدالة الاجتماعية.

٦- اتفقت دراسة كل من (صلاح أحمد هاشم- ٢٠٠٤) ودراسة (عبد الونيس محمد محمد رشيدى -٢٠٠٦) ودراسة (لمياء جلال الدين محمد -٢٠٠٩) أهمية تحقيق العدالة فى توزيع الخدمات كمتغير هام لتحقيق العدالة الاجتماعية بالمجتمع

ب- الاستنتاج: يمكن من خلال تحليل الدراسات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية أن نستنتج ما يلى:

١- تمثل العدالة الاجتماعية هدفاً أساسياً تسعى إلى تحقيقه غالبية المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء.

٢- خطورة المشكلات المترتبة على غياب العدالة الاجتماعية، ومنها زيادة الفجوة بين الأغنياء الذين يتجهون إلى المزيد من الثراء والفقراء الذين يتجهون إلى المزيد من الوقوع فى براثن الفقر.

٣- غياب العدالة الاجتماعية فى كثير من المجتمعات والتى كانت مبررا لقيام ثورات الربيع العربى ومنها ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ فى المجتمع المصرى؛ نتيجة السياسات الخاطئة التى تنتهجها الدولة.

٤- ضرورة ترسيخ العدالة الاجتماعية لمواجهة الفقر من ناحية،وتحقيق التنمية من ناحية أخرى، من خلال سياسات اجتماعية تأخذ العدالة الاجتماعية كهدف رئيسى لها.

(٢) الدراسات المرتبطة بالتمكين:

١- دراسة حسن (٢٠٠٩) استهدفت الدراسة تحديد أنسب الآليات الاجتماعية والاقتصادية التى تقدمها الجمعيات الأهلية لتمكين الأسر الفقيرة، وتحديد المعوقات التى تواجه هذه الأسر عند التقدم لحصولها على الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، وتحديد المقترحات لتمكين هذه الأسر الفقيرة، وقد توصلت الدراسة إلى أن غياب العدالة الاجتماعية يعوق الاستفادة من

الخدمات التى تقدمها الجمعيات الأهلية؛ حيث لا توجد عدالة توزيعية بين الجميع،مما يوثر على تمكين هذه الأسر الفقيرة.

٢- دراسة جينفر Jennifer (٢٠١٠) استهدفت الدراسة التعرف على دور التمكين فى تحقيق زيادة نسبة المشاركة السياسية للهنود الحمر من خلال استخدام آليات التمكين، وقد توصلت الدراسة إلى أن نسب المشاركة السياسية بعد التمكين أعلى من نسب المشاركة قبل التمكين، مما يدل على أن للتمكين أثاراً إيجابية على السلوك السياسي لدى الهنود.

٣- دراسة كوماريKumari (٢٠١١) استهدفت الدراسة تحديد مدى إسهام القروض الصغيرة فى التخفيف من حدة الفقر وتحقيق التمكين لدى الفئات المختلفة، وبخاصة الفقراء ومدى إسهام منظمات المجتمع المدني فى تمكين المرأة الفقيرة، وقد توصلت الدراسة إلى أن تمكين المرأة الفقيرة لا يقتصر على التمكين المادى بل يشمل التمكين القانوني من خلال محو الأمية القانونية لديها لتعريفها بحقوقها وواجباتها،وكذلك التمكين السياسى من خلال زيادة الوعى السياسى لديها وإتاحة الفرصة لها للمشاركة فى صنع القرار، كما أوصت الدراسة بضرورة إعادة توزيع الموارد وتحقيق تكافؤ الفرص من أجل تمكين المرأة الفقيرة.

٤- دراسة كايلي Kaylee (٢٠١١) استهدفت الدراسة التعرف على دور التمكين فى تحسين نوعية الرعاية لدي الموظفين وتحقيق نوع من الرضا لديهم، وقد توصلت الدراسة إلى أن التمكين السياسى والاجتماعى والاقتصادى والقانونى للموظفين له دور هام فى تحقيق إنجازهم للعمل بشكل أفضل وتحقيق نواتج إيجابية وزيادة معدلات الأداء لديهم.

تحليل واستنتاج:

أ- التحليل:

١- أكدت نتائج غالبية الدراسات على أهمية التمكين كمدخل للحد من الفقر داخل المجتمع.

٢- اتفقت دراسة كل من (Robinson, Jennifer- 2010) ودراسة (Ford، Deborah Kaylee-2011) إلى أهمية التمكين السياسى كأحد متغيرات التمكين فى تمكين الفقراء وتوسيع الخيارات والفرص المتاحة أمامهم للمشاركة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

٣- أشارت نتائج دراسة (Valsala, Kumari-2011) ودراسة (Ford، Deborah Kaylee-2011) إلى أهمية التمكين القانونى كأحد متغيرات التمكين فى محو

الأمية القانونية لدى الفقراء لتوعيتهم بحقوقهم وواجباتهم؛ وذلك لزيادة مشاركتهم فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بهم.

٤- أشارت نتائج دراسة (أميرة محمود حسن- ٢٠٠٩) ودراسة (Ford، Deborah Kaylee- 2011) إلى أهمية التمكين الاجتماعى والاقتصادى كمدخل للحد من الفقر وزيادة الفرص المتاحة أمام الفقراء داخل المجتمع.

ب- الاستنتاج: يمكن من خلال تحليل الدراسات المتعلقة بالتمكين أن نستنتج ما يلى:

- الفقر أحد القضايا الاجتماعية المتداولة على الساحة العالمية والإقليمية والمحلية،والتى تمثل عقبة أساسية فى سبيل تحقيق التنمية وخطراً يهدد الاستقرار السياسى والسلام الاجتماعى
- ضرورة تمكين الفقراء سواء كان ذلك تمكيناً قانونياً أو اجتماعياًأو اقتصادياً أو سياسياً حيث إن التمكين هو ركيزة التقدم والنمو للحد من الفقر، وذلك من خلال تنمية قدرات الفقراء وتوسيع الخيارات والفرص المتاحة أمامهم داخل المجتمع.
- تمكين الفقراء له دوراً هاماً فى التخفيف من حدة الفقر وزيادة مشاركة الفقراء فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

(٣) الدراسات المتعلقه بصنع سياسات الرعاية الاجتماعية:

١-دراسة راكيل Calderon (١٩٨٣) استهدفت الدراسة استكشاف وفحص عمليات صنع السياسة بالتركيز على سياسات التضامن الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية فى تغطية مخاطر الشيخوخة والبطالة والفقر، وتحديد القوى والجهات الفاعلة فى صنع السياسة، وقد توصلت الدراسة إلى انخفاض نسبة مشاركة المستفيدين فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بهم، وأن لجماعات الضغط والمصالح دوراً أساسياً فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

٢- دراسة ريتشارد Richard (١٩٨٩) استهدفت الدراسة تحديد مدى فعالية جماعات المصالح فى صنع سياسات الرفاهية الاجتماعية وتحديد ما إذا كانت مؤثرة أم لا، وما هي محددات نفوذها، وقد توصلت الدراسة إلى أن الجماعات النشطة السويدية فى مجال سياسة الرفاه الاجتماعي تحدث فرقا فيما يتعلق بسياسات الرفاه، وأن ممارسى السياسة بحاجة إلى اهتمام وثيق ومعارف وخبرات لتحقيق أقصي قدر من الفعالية فى التأثير على التشريعات؛

بحيث تكون فعالة فى تحقيق السياسة لأهدافها، كما توصلت أيضاً إلى ضرورة مشاركة المستفيدين من هذه السياسات فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية الموجهة لهم.

٣- دراسة اكيمي Akemi (٢٠٠٥) استهدفت الدراسة فحص عمليات صنع السياسة والتعرف على السياسات وكيفية تنفيذها على المستويات المحلية والوطنية، وكيفية تقييم البرامج المحققة من أجل تخفيف حدة الفقر على مستوى الأسر الفقيرة، وكذلك تحديد كيفية إنجاح هذه السياسات فى المستقبل، وقد توصلت الدراسة إلى أن القوى الاجتماعية القوية تؤثر على قرارات الحكومة، وأن عملية صنع السياسة تطورت جنباً إلى جنب مع التغيرات الحادثة فى المجتمع والتحول الديمقراطي؛ وذلك لمشاركة المستفيدين من السياسة فى التعرف على أرائهم ومقترحاتهم بشأنها،وكذلك التوصل إلى سياسات وبرامج اجتماعية ذات فاعلية لصالح الفقراء.

٤- دراسة الزغل (٢٠٠٥) استهدفت الدراسة محاولة التوصل لنموذج لصنع سياسات الرعاية الاجتماعية فى اللجان الخدمية فى المجالس التشريعية، وتحديد إسهامات اللجان الخدمية بمجلس الشعب فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية،وتحديد الوسائل التى تستخدمها هذه اللجان فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، ومحاولة التوصل إلى المحكات والمعايير التى تفيد فى تفعيل دور اللجان الخدمية فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقه طردية معنوية بين تعدد وسائل إسهامات اللجان الخدمية بمجلس الشعب وصنع سياسات الرعاية الاجتماعية وكذلك متابعه تنفيذ هذه السياسات .

٥- دراسة حسن (٢٠٠٥) استهدفت الدراسة تحديد إسهامات منظمات المجتمع المدني فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، وتحديد العوامل التى تؤثر على شراكة منظمات المجتمع المدني فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، وقد توصلت الدراسة إلى تعدد صور وأدوات شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعايه الاجتماعية فى مصر، وإن كانت شراكتها تزيد فى مرحلة تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية عن مرحلتى وضع وتقويم تلك السياسات، كما توجد عوامل توثر إيجابياً فى شراكة منظمات المجتمع المدنى فى صنع سياسات الرعايه الاجتماعية، تتمثل فى توافر العنصر البشرى بتلك المنظمات، التحالفات، الشبكات،العلاقة الإيجابية مع الحكومة والقطاع الخاص الا أنه تبين وجود قصور فى العنصر البشرى فى منظمات المجتمع المدنى من المتطوعين، كما أن الدعم الحكومى ودعم القطاع

الخاص لمنظمات المجتمع المدنى محدود؛ الأمر الذى يحد من شراكتها فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

٦) **دراسة عبده (٢٠١١)** استهدفت الدراسة التحديد الواقعى لأهم صور وأشكال شراكة الفقراء فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية الموجهة اليهم لتحسين نوعية حياتهم، و تحديد أكثر منظمات المجتمع المدنى اسهاماً فى تحقيق شراكة الفقراء فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، وتحديد أهم آليات منظمات المجتمع المدنى فى تحقيق شراكة الفقراء فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية ووضع مقترحات لتفعيل إسهامات منظمات المجتمع المدني فى تحقيق تلك الشراكة سواء كانت مباشرة مع الدولة وذلك عن طريق وصول الفقراء للقيادات ومناقشة الفقراء لقضاياهم، وكذلك شراكة غير مباشرة من خلال التمثيل النيابي،وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين شراكة الفقراء وصنع سياسات الرعاية الاجتماعية بمنظمات المجتمع المدنى فى مصر، وكذلك ضرورة مشاركة الفقراء فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية والتوصل إلى بعض المقترحات لتفعيل شراكة الفقراء فى صنع سياسات رعايتهم الاجتماعية، وذلك من خلال زيادة الوعى التخطيطى لأعضاء منظمات المجتمع المدنى، ودعم الفكر التشاركى للفقراء فى المجتمع للمشاركة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

تحليل واستنتاج:

أ- التحليل:

١- أكدت غالبية الدراسات على ضعف مشاركة الفقراء فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

٢- أشارت نتائج بعض الدراسات إلى ضرورة مشاركة منظمات المجتمع المدنى بجانب الدولة وتمثيل الفقراء فى هذه المنظمات فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية مثل، دراسة (حسن مصطفى- ٢٠٠٥) ودراسة(طارق طاهر عبده- ٢٠١١).

٣- اتفقت دراسة كل من (Hofer Richard- 1989) ودراسة (Yonemura, Akemi- 2005) على ضرورة مشاركة الفقراء فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بهم.

٤- اتفقت دراسة كل من (Calderon, Raquel- 1983) ودراسة (Hofer Richard- 1989) ودراسة (حسن مصطفى حسن -٢٠٠٥) على تعدد القوى

المشاركة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية وأن لجماعات المصالح والضغط دوراً هاماً فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

٥- أكدت دراسة كل من (Calderon, Raquel -1983) ودراسة (علاء على الزغل- ٢٠٠٥) ودراسة (طارق طاهر عبده- ٢٠١١) على أهمية مشاركة المستفيدين فى وضع سياسات الرعاية الاجتماعية باعتبارها أولى مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية للتعبير عن احتياجاتهم ومشكلاتهم والأولويات بالنسبة لهم.

٦- أكدت دراسة كل من (Yonemura, Akemi- 2005) ودراسة (حسن مصطفى حسن- ٢٠٠٥) على أهمية المشاركة للمستفيدين فى عمليات تنفيذ وتقويم سياسات الرعاية الاجتماعية.

ب- الاستنتاج:

يمكن من خلال تحليل الدراسات المتعلقة بصنع سياسات الرعاية الاجتماعية أن نستنتج ما يلى:

- ضرورة مشاركة الفقراء فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية الموجهة إليهم لتكون معبرة عنهم سواء فى مرحلة وضع أو تنفيذ أو تقويم السياسة.
- ضرورة بناء سياسات رعاية اجتماعية تراعى محددات العدالة الاجتماعية من ناحية ومشاركة الفقراء فى صنعها من ناحية أخرى.

ثالثاً: مشكلة الدراسة:

يعد الفقر أحد أشكال الإقصاء والتهميش للفقراء فى علاقتهم بخدمات الرعاية الاجتماعية فى مجتمعهم،وكذلك الفرص الحياتية المتاحة لهم، وإمكانية المشاركة المفتوحة لهم فى سياسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بهم. (ابو النصر،٢٠١٢،ص١٦٤).وذلك نتيجة لغياب المساواة والحرمان الاجتماعى، وكذلك النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير العادلة وغير المعنية بمكافحة الفقر وتمكين الفقراء من خلال توفير فرص العمل لهم لكسب العيش الكريم بكرامة، بدلاً من ترك الملايين منهم نهباً للبطالة وغيرها من المشكلات الاجتماعية التى يترتب عليها فقد وإهدار للكرامة نتيجة عدم المساواة وعدم العدالة فى توزيع الخدمات (النجار، ٢٠٠٥،ص٧)

بالإضافة إلى التفاوت الكبير فى توزيع الدخول والثروات نتيجة لغياب المساواة من ناحية والعولمة من ناحية أخرى، والتى أدت إلى مزيد من اتساع مساحة الفقر، وتركيز الثروة فى يد قلة محدودة من السكان وتشجيع أولئك المتمكنين من استخدام أدوات اقتصادية وسياسية من أجل استغلال الفرص والمكاسب (اسحاق،٢٠٠٥،ص١٦)؛وهذا ما أشارت إليه **دراسة محمد رياض الغنيمي (٢٠١٢)** (الغنيمي،٢٠١٢) من أن الدول العربية تتميز بوجود الوفرة والرخاء فى ذات الوقت الذى وجدت فيه الندرة والفقر نتيجة التفاوت الكبير فى توزيع الدخول والثروات،وبالتالى أصبحت العولمة مصدراً للثراء الناشئ المتنامى ولضروب متعددة من التوتر فى نفس الوقت،ولا يمكن الحفاظ على شرعية الأسواق المعولمة فى الوقت الذى لا يستفيد منها إلا خمس سكان العالم على حساب استغلال الموارد الطبيعية والإنسانية لأربعة أخماس سكان العالم، الأمر الذى تسبب فى إلحاق أضرار متعددة بالأفراد والمجتمعات.(يس، ٢٠٠٢، ص٢٨٦)

وبصفة خاصة لدى أبناء الطبقة الوسطى التى تعانى من عنف آثار التحولات الاجتماعية الدرامية وعدم قدرتها على مواكبتها وتحاول ما وسعها الإحتفاظ بمكانتها المتذبذبة ومخاطر التساقط أدنى السلم الاجتماعى. (عبد الفتاح، ٢٠٠٢، ص١٨)

وبذلك أصبحت مشكلة الفقر من القضايا المهمة المتداولة على الساحة الدولية والعربية والمحلية فى كافة أدبيات التنمية، فعلى المستوى العالمى فإن الفقر مشكلة عالمية وظاهرة اجتماعية لا يخلو منها أى مجتمع، وتشير التقديرات إلى أن ١,٢مليار شخص من إجمالى سكان العالم يعيشون فى فقر مدقع،أى نحو ٢١%من السكان فى العالم النامى،مما دفع الأمم المتحدة إلى تبنى سياسات للقضاء على الفقر حتى عام ٢٠٣٠ من أجل خفض نسبة الأشخاص الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥دولار فى اليوم إلى نسبة لا تزيد عن ٣% على مستوى العالم (التقرير السنوى للبنك الدولى،٢٠١٣،ص٩)، كما أن هناك زيادة فى عدد الأفراد الذين يعانون من سوء التغذية نتيجة للفقر ويبلغ عددهم مليار نسمة. (الام المتحدة،٢٠١٠،ص٦)

(١) أما على صعيد الواقع العربى فتفيد مؤشرات الفقر والدخل فى الدول العربية إلى وجود خلل كبير فى أنماط توزيع الدخول والفقر، وأن هناك أكثر من ٢٠,٣% من السكان العرب يعيشون تحت خط الفقر الدولى المحدد بدولارين يومياً، وأن أكثر من ٣٦,٢%

يعانون من حدة الفقر المدقع، وبذلك فإن الفقر فى الدول العربية ظاهرة أكثر بروزاً وجلاءً مما يفترض.(برنامج الأمم المتحدة الإنمائى،٢٠٠٩، ص ص:(١١-١٢)

وعلى صعيد المجتمع المصرى واستناداً إلى المعايير الدولية، فإن مصر لديها ما يقارب نصف السكان يعيشون فى فقر مدقع وأن الفقر فى تزايد مستمر حيث إنه وفقاً لمسح الدخل والإنفاق والاستهلاك فى عام ٢٠٠٥ هناك٤٢,٨% من المصريين يعيشون على دولارين مقارنة بنسبة ٣٩,٢% عام ١٩٩٠.(Ministry of Economic,2008,p7) (Development

وتشير دراسة مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار إلى أن ٢١,٦% من السكان يعيشون تحت خط الفقر القومى، أى حوالى ١٦,٣ مليون شخص فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩،أما الفقراء وفق خط الفقر المدقع عند مستوى دخل يومى ١,٢٥ دولار تقريباً تصل نسبتهم إلى ٣,١٥% من السكان،وخط الفقر عند مستوى دخل يومى ٢,٥ دولار يومياً فتصل نسبتهم إلى ٤١,٩٤ %من السكان فى نفس العام، أى يوجد فردان فقيران من بين كل خمسة أفراد فى مصر، وترتفع هذه النسبة فى الريف حيث أن هناك تفاوتاً شديداً فى قيمة دليل الفقر بين الريف والحضر لصالح الريف، حيث يسكن فى الريف ٥٩% من إجمالى السكان فى مصر. بينما يعيش فيه نسبة ٧٩% من الفقراء، مما يؤكد على ارتفاع نسبة الفقر المدقع بين سكان الريف.(مجلس_الوزراء،٢٠١٠، ص ص ٦-٨) ويشير تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠ إلى أن أكثر من مليون أسرة فقيرة تعيش فى الألف قرية الأكثر فقراً، ويبلغ إجمالى عدد سكانها ٥ ملايين نسمة يمثلون ٤٦% من إجمالى عدد القرى، ويشكل عدد الفقراء فى هذه القرى نحو ٥٤% من إجمالى سكان الريف الفقراء فى مصر، ونحو ٤٢% من إجمالى سكان الجمهورية(برنامج الأمم المتحدة الإنمائى،٢٠١٠،ص٣٠)

كما تشير البيانات والإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى عام ٢٠١٤ إلى ارتفاع نسبة الفقر وفقاً لمقاييس الفقر الكلى إلى ٢٦,٣% ويمكن توضيح ذلك فى الشكل التالى:.(الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء،٢٠١٤،ص١١٥)

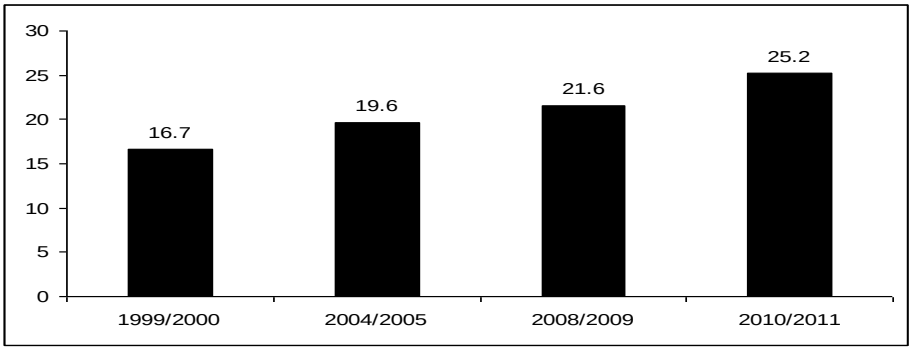

شكل (١) يوضح نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر الكلى.

ويمكن من خلال الاحصاءات السابقة استنباط خطورة مشكلة الفقر وذيوعه وانتشاره فى المجتمع المصرى،ومن ثم فإننا فى حاجة ملحة إلى ضروة تمكين الفقراء،حيث إنه الطريق الرئيسى والأساسى الذى يكفل لهم الاندماج فى المجتمع بمشاركة فاعلة وفرص متكافئة اقتصادياً واجتماعياً، ويقضى على كافة أشكال عدم المساواة، وذلك من خلال الاقترابات الإدارية وتشجيع الفقراء على المشاركة فى اتخاذ القرارات ووضع الأهداف وحل المشكلات، والاقترابات السياسية من خلال الاهتمام بقضايا المواطنة والفرص المتكافئة فى المشاركة السياسية وتحقيق المساواة بين المواطنين فى الحقوق والواجبات، وكذلك فى الاقترابات التنموية التى تهتم بعلاج مشكلات المهمشين فى المجتمع (عبد الوهاب،٢٠٠٨، ص ص ٩٩-١٠٠)؛ وهذا ما أكدت عليه **دراسة فالسالا كوماري Kumari Valsala (٢٠١١).** (kumara,2011)من أن تمكين الفقراء لا يقتصر على التمكين المادى فحسب'بل يشمل التمكين القانونى والاقتصادى والاجتماعى.

وفى هذا الإطار فقد تطور مفهوم تمكين الفقراء من مفهوم يسعى إلى تحرير المهمشين والفقراء ودعم دورهم ومشاركتهم إلى مفهوم استيعابى يسعى إلى استيعابهم فى عملية التنمية، والثقة بأن كل إنسان لديه قدرات كامنة يمكن تعزيزها وتوظيفها متى توافرت له الفرص حيث إن توفير الفرص وتحقيق المساواة بين أبناء المجتمع الواحد يعد أهم مؤشرات التمكين التى تساعد الفقراء والمهمشين على امتلاك مستقبلهم ومواجهة أى عمليات تمييز أو قهر وإعلاء الجانب الإنسانى فى التعامل معهم، ومن هنا برز التمكين لمواجهة اللامساواة الاجتماعية والخلل الاجتماعى والأشكال الجديدة من التفاوتات الاجتماعية التى تؤدى بدورها إلى الاستبعاد والتهميش الاجتماعى.(عبد الوهاب،٢٠٠٨، ص١٠١)

وبناء على ما سبق نستنتج إذا كان تمكين الفقراء عنصرا ضروريا وهاما لمواجهة الفقر فإن العدالة الاجتماعية هى الطريق الرئيسى لتحقيق ذلك ولتحقيق انطلاقة للتنمية لكل قطاعات المجتمع وليس لفئة محدودة، ولذلك أصبحت هدفاً وحلما ومطلباً للشعوب، وتجلى ذلك بوضوح فى ثورات الربيع العربى التى اجتاحت الأنظمة العربية من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب نتيجة لغياب المساواة فى الفرص المتاحة بين جموع المصريين واستفادة أصحاب الثروة والنفوذ والسلطة من ثروات وموارد ومنافع المجتمع والإتجاه إلى مزيد من الثراء على

حساب الفقراء والمهمشين، مما أدى إلى زيادة نسبة بالإضافة إلى غياب المساواة فى الحقوق والواجبات بين جميع أفراد المجتمع، وكذلك الفساد والوساطة والمحسوبية – وغياب حقوق الإنسان وغياب حرية الرأى والتعبير، والظلم اليومى للملايين من البشر واستبعادهم من المشاركة فى أنشطة المجتمع وفى الاستفادة من خدمات الرعاية الاجتماعية،وكان المجتمع المصرى أحد هذه المجتمعات التى أبهرت العالم بثورتين متتاليتين فى كتل مليونية لم يسبق لها مثيل فى العالم، وذلك من أجل المطالبة بالعيش، الحرية، العدالة الاجتماعية، الكرامة الإنسانية وبذلك فهى مطلب شعبى للشعوب جميعاً.

وفى إطار ذلك فقد أرسل المناضل نيلسون مانديلا رسالة لدول الربيع العربى كان من مقتطفاتها "إقامة العدل أصعب من هدم الظلم فالهدم فعل سلبى والبناء فعل إيجابى إلا أن السؤال الذى ملأ جوارحى بعد خروجى من سجنى هو كيف سنتعامل مع إرث الظلم لنقيم مكانه عدلاً؟ أكاد أحس أن هذا السؤال هو ما يقلقكم اليوم".(السروجي،٢٠١٢،ص٢٦٧)

فالشعور بالعدالة واتخاذها نبراساً فى الحياة والحكم يدفع المجتمع بقوة إلى الأمام ليكون قادراً على أن يتجاوز كل مشكلاته فى طمأنينة وسلام، ولذلك فإن النمو الاقتصادى وما يلحق به من تنمية اجتماعية وثقافية وسياسية يحقق ثماراً أوفر وتزدهر به الحياة على نحو أفضل، لذلك فهى تركز على تحقيق المساواة فى جميع جوانب الحياة بهدف مواجهة الفقر والتهميش والإقصاء من خلال تهيئة الظروف للبشر لكى يتحركوا إلى أعلى، ولكى يغيروا من حياتهم إلى الأفضل عن طريق التعليم الأفضل والخدمات المتميزة فى المجتمع؛ فالمجتمع أفق مفتوح للجميع يستطيع الفقراء من خلاله أن يتحركوا إلى أعلى وأن يغيروا من ظروفهم لضمان حياة كريمة (زايد،٢٠١١،ص٩)؛ ويتفق مع هذا **دراسة سيثول،إلين Sit hole, Ellen (١٩٩٧)** (Ellen,1997)التى أكدت على ضرورة تحقيق المساواة فى الفرص المتاحة لجميع المواطنين دون تمييز كآلية لتحقيق العدالة الاجتماعية.

ومن ثم تستند العدالة الاجتماعية على توزيع الموارد بشكل عادل على جميع أعضاء المجتمع، وغياب الظلم والقمع والتمييز، وتعزيز التفاعل الديمقراطى، وتحقيق المساواة وسيادة القانون(Asmith,2006,p5) ؛ويتفق هذا مع **دراسة حازم محمد إبراهيم مطر (٢٠١٢) (** مطر،٢٠١٢)التى أكدت على ضرورة توزيع الثروات والموارد بشكل عادل على جميع أفراد المجتمع،وكذلك ضرورة تحقيق العدالة فى توزيع الخدمات وذلك من أجل القضاء على الفقر.

ولذلك أصبحت العدالة الاجتماعية للفئات المهمشة أمراً هاماً وضرورياً لتعزيز قدرتهم على المرونة والابتكار وأن يكون لهم أدوار رئيسية فى تطوير سياسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بهم،من خلال مشاركتهم فى صنع سياسات جديدة من أجل التعبير عن احتياجاتهم، وأن يكونوا شركاء فيها من ناحية وتمكينهم وتعزيز نقاط القوة لديهم من أجل الاستجابة لتحديات العصر من ناحية أخرى.(Funk wok,2008,p38) ؛وهذا ما أشارت إليه **دراسة طارق طاهر عبده (٢٠١١)** (عبده،٢٠١١)من ضرورة مشاركة الفقراء فى صنع سياسات رعايتهم الاجتماعية،سواء من خلال التمثيل النيابى لهم،أو مناقشتهم لقضاياهم ومشاركتهم فى صنع سياسات رعايتهم الاجتماعية.

كما أن العدالة الاجتماعية تهدف إلى تطوير سياسات الرعاية الاجتماعية وكذلك مكافحة الفقر عن طريق تلبية احتياجات الناس الأساسية وتمكين الناس الذين هم عرضة للخطر والحد من هياكل السلطة غير العادلة.(Reichert,2006,p140)

حيث لابد من وجود سياسات جديدة للحرب على الفقر ومحاولة إصلاح خدمات الرعاية الاجتماعية بما ينتج عنها وجود برامج جديدة تتوافق مع أولويات المحتاجين وتعتمد على مشاركة الفقراء أنفسهمH Rogers) ،(2004,p8؛حيث أكدت **دراسة روهاى Ruohai (٢٠٠٨)**. (Ruohai,2008) على ضرورة وجود سياسات ترتكز على محددات العدالة الاجتماعية، وتراعى الإنصاف والبعد عن التمييز،وتحقيق المساواة فى الحقوق والواجبات بين جميع أفراد المجتمع.

ولذلك فإن سياسات الرعايه الاجتماعية يجب أن ترتبط ارتباطا وثيقا بالفئات الاجتماعية الموجهة إليها مباشرة أو المخصصة من أجلها.وهذه الفئات المستهدفة من أهمها الفئات الأكثر إحتياجاً أو الفقراء وذوو الاحتياجات الخاصة.وتهتم كذلك بتمكين تلك الفئات من اوجه الرعايه المختلفه،كما أنها آلية لبناء مجتمعات تسودها العدالة والاستقرار ويتوفر لها مقومات الاستدامة، ولذلك تقع فى نطاق اهتمام صانعى السياسات الوطنية العامة،وهى تتخطى السياسات القطاعية والبرامج والخدمات الاجتماعية؛ ومنها سياسات التعليم والصحة والضمان الاجتماعى، ولذلك فهى تقوم على مبادئ المساواة الاجتماعية وحقوق الإنسان، والهدف النهائى لها هو تخفيف حدة الفقر والإقصاء وتحقيق الرفاه العام لجميع المواطنين على اختلاف فئاتهم من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية.(ابو النصر،٢٠١٢،ص١٩٩)

وبناء على ذلك يمكن القول أنه بعد أن قام الباحث بمراجعة الأدبيات التى تناولت موضوع الدراسة،من خلال الرجوع الى التراث النظرى والإطار التصورى الموجه للدراسة والإطارالمفاهيمى الضابط للدراسة والرجوع إلى الدراسات السابقة المتصلة بموضوع الدراسة،خلص إلى تجسيد المشكلة البحثية فى القضايا التالية:

١- هل واقع العدالة الاجتماعية سواء (المساواة فى الفرص المتاحة – المساواة فى الحقوق والواجبات) يساعد على تمكين فقراء الريف من المشاركة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بهم؟

٢- هل تعد القرى الأكثر نشاطاً فى التنمية أكثر عدالة ومساواة وتمكيناً لفقراء الريف من المشاركة فى صنع سياسات رعايتهم الاجتماعية؟

٣- هل يوجد فروق بين سكان الريف (الأعلى دخلاً- الأقل دخلاً) فى مشاركتهم فى صنع سياسات رعايتهم الاجتماعية؟

٤- هل العدالة فى توزيع الدخول والخدمات تساهم فى تمكين الفقراء من المشاركة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بهم؟

رابعاً:أهمية الدراسة.

١- الاهتمام العالمي والإقليمي والمحلي بقضايا الفقر باعتباره أحد تحديات التنمية التى تعوق تقدم المجتمعات وتطورها.

٢- تزايد أعداد الفقراء على المستوي العالمي والمحلي والإقليمي بصفة مستمرة، حيث يمثل ١,٢مليار شخص من إجمالى سكان العالم فقراء.(التقرير السنوى للبنك الدولى،٢٠١٣،ص٩)

٣- اتساع نطاق الخطورة من استمرار تفشي ظاهرة الفقر حاليا ومستقبلاً وما تمثله من خطر يهدد الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي بالمجتمع المصرى،ففى عام ١٩٩٩ كانت نسبة الفقر ١٦,٧%، وفى عام ٢٠٠٨ بلغت النسبة ٢١,٦%،وفى عام ٢٠١١بلغت النسبة ٢٥,٢%،وفى عام ٢٠١٣ بلغت نسبة الفقر٢٦,٣% (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء،٢٠١٤،ص١١٥)

٤- الاهتمام العالمى والإقليمى والمحلى بقضايا العدالة الاجتماعية باعتبارها هدفاً رئيساً لكل المجتمعات من أجل تحقيق التنمية.

٥- تعد العدالة الاجتماعية أحد مطالب سكان المجتمع المصرى بكل فئاته،وقد تكون أكثر مطلباً لدى سكان الريف الفقراء الأكثر حرماناً.

٦- قضية العدالة الاجتماعية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمهنة الخدمة الاجتماعية وقيمها وهدف من أهداف سياسات الرعاية الاجتماعية فى المجتمع.

٧- تأتي هذه الدراسة باعتبارها ضرورة أقرتها وأكدت على أهمية إجرائها العديد من الدراسات والبحوث التى تناولت قضية الفقر وأكدت على ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية من ناحية وتمكين الفقراء من ناحية أخري.

٨- خطورة المشكلات المترتبة على عدم مشاركة الفقراء فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية الموجهة إليهم، الأمر الذي يستوجب ضرورة تفعيل شراكتهم فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بهم.

٩- أهمية بناء سياسات رعاية اجتماعية جديدة تواكب التغيرات الجارية فى المجتمع وتكون نابعة من الفقراء أنفسهم، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تمكين الفقراء وخاصة فى الريف الأكثر حرماناً

١٠- قد تفيد نتائج الدراسة صانعي سياسات الرعاية الاجتماعية فى التعرف على آليات تحقيق العدالة الاجتماعية فى المجتمع لتمكين الفقراء من المشاركة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بهم.

خامساً: أهداف الدراسة: تنطلق الدراسة الراهنة من مجموعة من الأهداف على النحو التالي:

١- التشخيص الواقعى والميدانى لواقع ومفهوم العدالة الاجتماعية لدى الفقراء (الأقل دخلا) بالريف المصرى.

٢- تحديد درجة التباين بين القرى الأكثر نشاطاً- متوسطة النشاط – الأقل نشاطاً فى العدالة الاجتماعية لتمكين فقراء الريف من المشاركة فى صنع سياسات رعايتهم الاجتماعية.

٣- تحديد الفروق بين سكان الريف (الأكثر دخلاً- الأقل دخلاً) فى المشاركة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بهم.

٤- تحديد درجة وقوة تأثير العدالة الاجتماعية فى تمكين الفقراء بالريف من المشاركة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بهم.

٥- تحديد آليات تحقيق العدالة الاجتماعية لتمكين فقراء الريف من المشاركة فى صنع سياسات رعايتهم الاجتماعية.

٦- تحديد آليات تمكين فقراء الريف من المشاركة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بهم.

سادساً: متغيرات الدراسة ومصادرها:-

أولاً: متغيرات العدالة الاجتماعية:

١. المساواة فى الفرص المتاحة: (دراسة سيثول، إلين Sit hole, Ellen (١٩٩٧) . دراسة بورن،براندن مايكل Born,Branden Michael(٢٠٠٣) . دراسة بريتز وجوهانس جاكوبوس Birtz, johannes jacobus (٢٠٠٧). دراسة روهاي Ruohai (٢٠٠٨) . دراسة فالسالا كوماري Valsala,kumari (٢٠١١) . دراسة حازم محمد إبراهيم مطر (٢٠١٢) . دراسة علاء على الزغل (٢٠١١).

٢. المساواة فى الحقوق والواجبات:

(دراسة ليزلى ريبكا بلوم Leslie Rebecca bloom (٢٠٠٧) . دراسة روهاي Ruohai (٢٠٠٨) . دراسة حازم محمد إبراهيم مطر (٢٠١٢).

٣ـ العدالة فى توزيع الدخول:دراسة محمد رياض الغنيمي (٢٠١٢)- دراسة حازم محمد إبراهيم مطر (٢٠١٢).

٤ـ العدالة فى توزيع الخدمات: (دراسة صلاح أحمد هاشم (٢٠٠٤) -عبد الونيس محمد محمد الرشيدي (٢٠٠٦) - دراسة لمياء جلال الدين محمد (٢٠٠٩)- دراسة حازم محمد إبراهيم مطر (٢٠١٢).

ثانياً: متغيرات تمكين الفقراء.

١-التمكين القانونى:(دراسة فالسالا كوماري Valsala, kumari (٢٠١١)ـ دراسة فورد، ديبورا كايلي Deborah Kaylee،Ford (٢٠١١)

٢ـ التمكين السياسى: (دراسة روبنسون، جينفر Robinson, Jennifer (٢٠١٠) ـ دراسة فالسالا كوماري Valsala, kumari (٢٠١١)

٣. التمكين الاجتماعى: (دراسة أميرة محمود موسى حسن (٢٠٠٩)–دراسة فورد،ديبورا كايلي Deborah Kaylee،Ford (٢٠١١)

٤ـ التمكين الاقتصادى:(دراسة فالسالا كوماري Valsala,kumari (٢٠١١)ـ دراسة فورد ديبورا كايلي Deborah Kaylee،Ford (٢٠١١)

ثالثاً: المشاركة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

١. المشاركة فى وضع سياسات الرعاية الاجتماعية: (دراسة كالديرون، راكيل Calderon, Raquel (١٩٨٣) . دراسة هوفر ريتشارد Hofer, Richard(١٩٨٩)ـ دراسة علاء على الزغل (٢٠٠٥) . دراسة طارق طاهر عبده (٢٠١١)

٢. المشاركة فى تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية:(دراسة يونيمورا،أكيمي Yonemura, Akemi (٢٠٠٥)ـ دراسة حسن مصطفي حسن (٢٠٠٥)

٣. المشاركة فى تقويم سياسات الرعاية الاجتماعية:(دراسة يونيمورا، أكيمي Yonemura, Akemi (٢٠٠٥)

سابعاً: فروض الدراسة

(١) الفروض النظرية: يعد الفقر عقبة أساسية فى سبيل تحقيق التنمية سواء فى الدول المتقدمة أو النامية،حيث أنه يولد بيئة خصبة تنمو بها أشكال مختلفة من الانحراف والتطرف وذلك نتيجة لعدم إدراك الحكومات المتعاقبة لقضية الفقر من ناحية وعدم وصول التنمية إلى أهم الفئات والقطاعات وبخاصة القطاعات الفقيرة والمهمشة والمستبعدة نتيجة لغياب العدالة الاجتماعية من ناحية أخرى، لذا كان البحث عن العدالة الاجتماعية بمتغيراتها سواء (المساواة فى الفرص المتاحة – المساواة فى الحقوق والواجبات– العدالة فى توزيع الدخول والخدمات)، حيث إن ترسيخ العدالة الاجتماعية هو الطريق الرئيسى والوحيد لمواجهة الفقر، وتمكين الفقراء، سواء كان تمكينا قانونيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا أو سياسيا من أجل تنمية قدراتهم على المشاركة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بهم سواء فى مرحلة (وضع – تنفيذ – تقويم) سياسات الرعاية الاجتماعية، ولذلك فإنه من المتوقع وجود تباين لصالح القرية الأكثر نشاطاً على حساب القرية المتوسطة النشاط والأقل نشاطاً فى متغيرات العدالة الاجتماعية – تمكين الفقراء – المشاركة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، كما أنه من المتوقع أن القرى الأكثر نشاطاً فى التنمية أكثر عدالة ومساواة وتمكيناً للفقراء من المشاركة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بهم، كما أنه من المتوقع أيضاً أن تكون

الفروق لصالح الأعلى دخلاً على حساب الأقل دخلاً فى متغيرات العدالة الاجتماعية،وتمكين الفقراء،والمشاركة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

(٢) الفروض الإجرائية:

الفرض الأول: يوجد تباين دال إحصائياً بين مجموعات القرى (الأكثر نشاطا . متوسطة النشاط . الأقل نشاطا) فى متغيرات العدالة الاجتماعية كما يحددها أرباب الأسر الفقراء (الأقل دخلا).

وتتحدد متغيرات العدالة الاجتماعية فى:-

- المساواة فى الفرص المتاحة
- المساواة فى الحقوق
- المساواة فى الواجبات
- العدالة فى توزيع الدخول
- العدالة فى توزيع الخدمات

الفرض الثانى: توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين طبقا لفئات الدخل (الأعلى دخلاً – الأقل دخلاً) فى متغيرات العدالة الاجتماعية.

الفرض الثالث: توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العدالة الاجتماعية وتمكين الفقراء كما يحددها أرباب الأسر الفقراء (الأقل دخلا).

الفرض الرابع: توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تمكين الفقراء والمشاركة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بهم كما يحددها أرباب الأسر الفقراء (الأقل دخلا).

الفرض الخامس: يوجد تباين دال إحصائياً بين مجموعات القرى (الأكثر نشاطا . متوسطة النشاط . الأقل نشاطا) فى متغيرات تمكين الفقراء كما يحددها أرباب الأسر الفقراء (الأقل دخلا).

وتتحدد متغيرات تمكين الفقراء فى:-

- التمكين القانونى
- التمكين الاجتماعى
- التمكين الاقتصادى
- التمكين السياسى

الفرض السادس: يوجد تباين دال إحصائياً بين مجموعات القرى (الأكثر نشاطا . متوسطة النشاط . الأقل نشاطا) فى متغيرات المشاركة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية كما يحددها أرباب الأسر الفقراء (الأقل دخلا).

وتتحدد متغيرات المشاركة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية فى:

- المشاركة فى وضع سياسات الرعاية الاجتماعية.
- المشاركة فى تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية.
- المشاركة فى تقويم سياسات الرعاية الاجتماعية.

الفرض السابع: توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العدالة الاجتماعية والمشاركة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية كما يحددها أرباب الأسر الفقراء (الأقل دخلا).

ثامناً: الإطار المفاهيمى الضابط للدراسة

أولاً:العدالة الاجتماعية: يتحدد المفهوم الإجرائى للعدالة الاجتماعية فى:مستوى المساواة فى الفرص المتاحة أمام فقراء الريف، ودرجة المساواة فى الحقوق والواجبات،والعدالة فى توزيع الدخول والخدمات،**ويتضح ذلك من خلال:-**

١- **المساواة فى الفرص المتاحة ويقصد بها إجرائياً:** درجة تعدد فرص العمل المتاحة أمام فقراء الريف،ومستوى تناسب أعمالهم مع مؤهلاتهم وخبراتهم، ودرجة استفادة أبنائهم من الفرص التى تعلن عنها الدولة للوظائف الحكومية، ودرجة الاختياراللوظائف الحكومية على أساس الكفاءة وليس الوساطة،ودرجة الفرص المتنوعة أمامهم للحصول على مسكن اجتماعى ملائم، إلحاق أبنائهم بنوعية التعليم الذى يرغبون فيه، حصولهم على قروض مالية بإجراءات ميسرة، قدرتهم على إقامة مشروعات صغيرة مثل الآخرين.

٢- **المساواة فى الحقوق ويقصد بها إجرائياً:** مستوى كفالة الدولة للحق فى العمل، الرعاية الصحية، الحياة الآمنة، الغذاء،المشاركة فى أنشطة وبرامج مراكز الشباب، الحصول على المعلومات والإحصاءات والوثائق بسهولة، ممارسة الحقوق السياسية دونما أى تقييد،ومستوى الاستفاده من خدمات الدعم،الخدمات الثقافية التى تقدمها الدولة.

٣- **المساواة فى الواجبات ويقصد بها إجرائياً:** درجة المساواة بين المواطنين أمام القانون،ودرجة المساواة فى القيام بواجباتهم تجاه مجتمعهم،ودرجة تساوى أبناء الأغنياء والفقراء فى أداء الخدمة العسكرية،ودرجة توزيع المسئوليات على الجميع بشكل متساوٍ،ومستوى وجود نظام ضريبى عادل يحقق العدالة الاجتماعية بين الجميع.

٤- **العدالة فى توزيع الدخول ويقصد بها إجرائياً:** مستوى تناسب الأجر مع الجهد المبذول من ناحية ومع مؤهلات الفرد وخبراته من ناحية أخرى، ومستوى كفاية مساعدات الضمان الاجتماعى، ودرجة كفاية الأجر بعد الخروج للمعاش،ومستوى الفوارق فى الأجور بين العاملين بالدولة والعاملين بالقطاع الخاص،وبين العاملين المثبتين وغيرهم الموسميين فى المؤسسة الواحدة.

٥- **العدالة فى توزيع الخدمات ويقصد بها إجرائياً:** درجة توافر الخدمات الصحية- الدعم- فرص العمل -المدارس- المنتجات الزراعية -مراكز الشباب،ومستوى تعبير هذه الخدمات عن احتياجات الفقراء أنفسهم.

ثانياً:مفهوم تمكين الفقراء: يتحدد المفهوم الإجرائى لتمكين الفقراء فى: درجة التمكين القانونى، الاجتماعى، الاقتصادى، السياسى لفقراء الريف التى تمكنهم من المشاركة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بهم ، **ويتضح ذلك من خلال:-**

١- **التمكين القانوني ويقصد به إجرائياً:** مستوى وعى الفقراء بحقوقهم وواجباتهم، ودرجة مطالبتهم بها والدفاع عنها أمام الجهات المسئوله، وكذلك درجة مطالبتهم بسن القوانين والتشريعات التى تمنع التمييز.

٢- **التمكين الاجتماعى ويقصد به إجرائياً:** درجة مشاركة الفقراء فى الأنشطة التنموية،المشروعات الخيرية، تعبيرهم عن حاجاتهم،تعاونهم مع بعضهم البعض، مبادرتهم بإبلاغ المسئولين عند حدوث أى مشكلة، ثقتهم فى أنفسهم عند عرض مطالبهم على المسئولين.

٣- **التمكين الاقتصادى ويقصد به إجرائياً:** درجة مطالبتهم للمسئولين بإقامة مشروعات صغيرة،ودرجة قدرتهم على عمل دراسات جدوى لمشروعاتهم، وتسويق منتجاتهم،التفاوض مع الجهات الممولة للمشروعات،معرفة الإجراءات للحصول على قروض ميسرة، اعتمادهم على أنفسهم فى زيادة فرص الدخل بالنسبة لهم.

٤- **التمكين السياسى ويقصد به إجرائياً:** درجة الإدلاء بأصواتهم فى الانتخابات، ومستوى تمييزهم للأحزاب السياسية من خلال برامجها، ودرجة معرفة القوانين التى تنظم مباشرة الحقوق السياسية،الاشتراك فى المظاهرات السلمية للمطالبة بحقوقهم،متابعة المسئولين فى أداء أدوارهم، عدم التردد فى الترشح للانتخابات سواء المحلية أو القومية.

ثالثاً: مفهوم صنع سياسات الرعاية الاجتماعية: يتحدد المفهوم الإجرائي لصنع سياسات الرعايــة الاجتماعيــة فــى:مستوى مشاركة الفقراء فى مرحلة وضع سياسات الرعاية الاجتماعية،تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية،تقويم سياسات الرعاية الاجتماعية،**ويتضح ذلك من خلال:-**

١- **مرحلة وضع سياسات الرعاية الاجتماعية ويقصد بها إجرائياً:** درجة ومستوى مشاركة الفقراء فى توفير المعلومات والحقائق عن الاحتياجات الملحة، تحديد قضايا ومشكلات سياسات الرعاية الاجتماعية، المناقشات مع القيادات الشعبية والتنفيذية حول أولويات خطط وبرامج الرعاية الاجتماعية،، اقتراح البرامج والمشروعات التى يجب أن تنفذ والأهداف التى يجب أن تتبناها سياسات الرعاية الاجتماعية، ودرجة مشاركة منظمات المجتمع المدنى مع المؤسسات الحكومية فى وضع سياسات الرعاية الاجتماعية.

٢- **مرحلة تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية ويقصد بها إجرائياً**:درجة ومستوى مشاركة الفقراء فى تنفيذ البرامج والمشروعات،التعاون مع الأجهزة التنفيذية فى اقتراح آليات تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية، مساعدة المسئولين فى تحديد الفئات المستحقة لمساعدات الضمان الاجتماعى، معرفه معوقات الدعم العينى، ودرجة مشاركة منظمات المجتمع المدنى مع المؤسسات الحكومية فى تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية.

٣- **مرحلة تقويم سياسات الرعاية الاجتماعية ويقصد بها إجرائياً**:درجة التواصل مع المسئولين؛ لتوضيح أوجه القصور فى سياسات الرعاية الاجتماعية، ودرجة متابعتهم باستمرار لمعرفة مدى تحقيق السياسة لأهدافها وتحديد أسباب فشلها فى تحقيق أهدافها، ودرجة التقدم بالاقتراحات بأساليب تطويرها أوإيجاد سياسة رعاية اجتماعية جديدة، ودرجة مشاركة منظمات المجتمع المدنى مع المؤسسات الحكومية فى تقويم سياسات الرعاية الاجتماعية.

تاسعاً:أهم نتائج الدراسة الميدانية:.

(١) العدالة الاجتماعية:

١- المساواة فى الفرص المتاحة:

(أ) أوضحت نتائج الدراسة بالنسبة للمساواة فى الفرص المتاحة كما يحددها أرباب الأسرالفقراء(الأقل دخلاً) هي بالترتيب كالأتي:

١. يلتحق أبنائى بنوعية التعليم الذى يرغبون فيه بمتوسط حسابى (١,٩٣)

٢. تتاح لى فرص إقامةمشروع صغير مثل الآخرين بمتوسط حسابى (١,٨٠)
٣. الفرص ميسرة أمامى للحصول على قرض مالى بإجراءات ميسرة بمتوسط حسابى (١,٧٢)
٤. عملى يتناسب مع مؤهلاتى وخبراتى بمتوسط حسابى (١,٢٨)
٥. تتعدد فرص العمل المتاحة أمامى فى المجتمع بمتوسط حسابى (١,٢٤)
٦. أبنائى لديهم فرص متنوعة للحصول على مسكن اجتماعى ملائم بمتوسط حسابى (١,١٥)
٧. الاختيار للوظائف الحكومية يتم طبقا للكفاءة وليس الوساطة بمتوسط حسابى (١,٢٠)
٨. الإعلان عن الوظائف الحكومية يتضمن فرصاً متاحة أمام أبنائى للتقدم لشغلها بمتوسط حسابى (١,٢١)

(ب) أوضحت نتائج الدراسة بالنسبة للمساواة فى الفرص المتاحة كما يحددها المسئولون هي بالترتيب كالأتي:

١. فرص إقامة مشروعات صغيرة متاحة لجميع أهالى القرى دون تمييز بمتوسط حسابى (٢,٥٨)
٢. يتاح للفقراء فرص الحصول على قروض بإجراءات ميسرة بمتوسط حسابى (٢,٥٢)
٣. يتضمن نظام التعليم فرصاً متكافئة لجميع الملتحقين به بمتوسط حسابى (٢,٥٢)
٤. تتعدد فرص العمل المتاحة أمام المواطنين فى المجتمع بمتوسط حسابى (٢,٢٦)
٥. الإعلان عن الوظائف الحكومية يتضمن فرصاً متاحة لجميع المواطنين للتقدم لشغلها بمتوسط حسابى (٢,١٣)
٦. تتم عملية التوظيف طبقا لمؤهلات الفرد وخبراته بمتوسط حسابى (٢,٠٦)
٧. تتعدد فرص الحصول على مسكن أمام محدودى الدخل فى المجتمع بمتوسط حسابى (١,٨٧)
٨. الاختيار للوظائف الحكومية يتم طبقا للكفاءة وليس الوساطة بمتوسط حسابى (١,٨١)

٢- المساواة فى الحقوق:

(أ) أوضحت نتائج الدراسة بالنسبة للمساواة فى الحقوق كما يحددهاأرباب الأسر الفقراء(الأقل دخلاً) هي بالترتيب كالأتي:.

١. يحصل الأغنياء على مميزات غير متاحة للفقراء فى المجتمع بمتوسط حسابى (٢,٦١)
٢. أستفيد من خدمات الدعم مثل باقى أفراد المجتمع بمتوسط حسابى (٢,٢٤)
٣. الحق فى الرعاية الصحية مكفول لى ولأبنائى بمتوسط حسابى (٢,١٧)
٤. السلع الغذائية متاحة لى فى القرية التى أعيش بها بمتوسط حسابى (٢,١٧)
٥. أتمتع أنا وأفراد قريتى بالحياة الآمنة بمتوسط حسابى (٢,١٣)
٦. من حقى المشاركة فى برامج وأنشطة مراكز الشباب بمتوسط حسابى (١,٧٤)
٧. أمارس حقوقى السياسية فى المجتمع دون تقييد بمتوسط حسابى (١,٧٠)
٨. أحصل على المعلومات والإحصاءات والوثائق التى أحتاجها بسهولة بمتوسط حسابى (١,٦٩)
٩. يتوفر لى خدمات ثقافية تضمن لى الحق فى الثقافة بمتوسط حسابى (١,٥٧)
١٠. تكفل الدولة لى الحق فى العمل بمتوسط حسابى (١,٤٦)

(ب) أوضحت نتائج الدراسة بالنسبة للمساواة فى الحقوق كما يحددها المسئولون هي بالترتيب كالآتي:.

١. الاشتراك فى مراكز الشباب مكفول للجميع دون تمييز بمتوسط حسابى (٢,٨١)
٢. السلع الغذائية متاحة لأهالى القرى دون تمييز بمتوسط حسابى (٢,٧٧)
٣. يتمتع أهالى القرى بالحياة الآمنة بمتوسط حسابى (٢,٦١)
٤. تكفل الدولة الحق فى العمل لجميع المواطنين دون تمييز – الحق فى الرعاية الصحية مكفول لجميع أهالى القرى دون تمييز بمتوسط حسابى (٢,٥٢)
٥. يوجد سهولة فى الحصول على المعلومات والاحصاءات والوثائق التى يحتاج إليها المواطنون بمتوسط حسابى (٢,٢٣)
٦. يتاح للمواطنين الحق فى ممارسة حقوقهم السياسية فى المجتمع دون تقييد بمتوسط حسابى (٢,١٩)
٧. يتوفر بالقرى خدمات ثقافية عدة تضمن للمواطنين الحق فى الثقافة بمتوسط حسابى (٢,١)

٨. سياسات الدعم تحقق العدالة الاجتماعية بين جميع أهالى القرى بمتوسط حسابى (٢,١)
٩. يحصل الأغنياء على مميزات غير متاحة للفقراء فى القرى بمتوسط حسابى (١,٩٧)

٣- المساواة فى الواجبات:

(أ) بينت نتائج الدراسة بالنسبة للمساواة فى الواجبات كما يحددها أرباب الأسر الفقراء (الأقل دخلاً) هي بالترتيب كالآتي:-

١. تلقى الواجبات على فئه بعينها دون الأخرى بمتوسط حسابى (١,٩٥)
٢. يتساوى أبناء الأغنياء والفقراء فى أداء الخدمة العسكرية بمتوسط حسابى (١,٨٧)
٣. أتساوى أنا والآخرون أمام القانون فى أداء الواجبات العامة تجاه مجتمعنا بمتوسط حسابى (١,٧٨)
٤. يوجد مساواة بين الأغنياء والفقراء فى أداء الواجبات بمتوسط حسابى (١,٧٥)
٥. أنا وزملائى فى العمل متساوون فى حجم المسئوليات الملقاه علينا بمتوسط حسابى (١,٧٣)
٦. نظام الضرائب المطبق فى المجتمع يحقق العدالة الاجتماعية بين الجميع بمتوسط حسابى (١,٣٦)

(ب) بينت نتائج الدراسة بالنسبة للمساواة فى الواجبات كما يحددها المسئولون هي بالترتيب كالأتي:-

١. يتساوى أبناء الأغنياء والفقراء فى أداء الخدمة العسكرية بمتوسط حسابى (٢,٨٤)
٢. يتساوى الجميع أمام القانون فى أداء واجباتهم بمتوسط حسابى (٢,٧٧)
٣. توزع الواجبات على جميع أفراد المجتمع دون تمييز بمتوسط حسابى (٢,٣٩)
٤. يوجد مساواه بين الأغنياء والفقراء بالقرى فى أداء الواجبات بمتوسط حسابى (٢,٣٩)
٥. تلقى الواجبات على فئة بعينها دون الأخرى بمتوسط حسابى (١,٧١)
٦. نظام الضرائب المطبق فى المجتمع يحقق العدالة الاجتماعية بين الجميع بمتوسط حسابى (١,٥٨)

٤- العدالة فى توزيع الدخول:

(أ) أوضحت نتائج الدراسة بالنسبة للعدالة فى توزيع الدخول كما يحددها أرباب الأسر الفقراء (الأقل دخلاً) هي بالترتيب كالآتي:.

١. هناك فروق فى الأجور بين العاملين بمؤسسات الدولة بمتوسط حسابى (٢,٧٥)
٢. هناك فروق فى الأجور بين العاملين بمؤسسات الدولة والعاملين بالقطاع الخاص بمتوسط حسابى (٢,٧٣)
٣. ينخفض أجر الموظف عند خروجه للمعاش رغم تزايد احتياجاته بمتوسط حسابى (٢,٧٢)
٤. يوجد تفرقه فى الأجر بين العاملين الموسميين وغيرهم فى نفس المؤسسة الواحدة بمتوسط حسابى (٢,٦٩)
٥. مساعدات الضمان الإجتماعى لا تكفى حد الكفاف للمستفيدين منه بمتوسط حسابى (٢,٦٤)
٦. يحصل زملائى على دخل أكثر منى رغم حصولنا على نفس المؤهل بمتوسط حسابى (٢,٢٩)
٧. يفوق جهدى الآخرون الأكثر منى دخلا بمتوسط حسابى (١,٣٩)
٨. يتناسب دخلى مع مؤهلاتى وخبراتى بمتوسط حسابى (١,٣٦)

(ب) أوضحت نتائج الدراسة بالنسبة للعدالة فى توزيع الدخول كما يحددها المسئولون هي بالترتيب كالآتي:.

١. ينخفض أجر الموظف عند خروجة للمعاش رغم تزايد احتياجاته بمتوسط حسابى (٢,٩٤)
٢. هناك فروق فى الأجور بين العاملين بموسسات الدولة بمتوسط حسابى (٢,٨٤)
٣. هناك فروق فى الأجور بين العاملين بمؤسسات الدولة والعاملين بالقطاع الخاص) بمتوسط حسابى (٢,٨١)
٤. يوجد تفرقة فى الأجر بين العاملين الموسميين وغيرهم فى نفس الموسسة الواحدة) بمتوسط حسابى (٢,٦٨)
٥. مساعدات الضمان الاجتماعى لا تكفى حد الكفاف للمستفيدين منه) بمتوسط حسابى (٢,٥٢)

٦. يوجد عدالة توزيعية للدخول بين جميع أفراد المجتمع بمتوسط حسابى (١,٥٨)
٧. تتناسب دخول الأفراد مع مؤهلاتهم وخبراتهم بمتوسط حسابى (١,٤٨)
٨. تتناسب أجور العاملين مع ما يبذلونه من جهد بمتوسط حسابى (١,٣٥)

٥- العدالة فى توزيع الخدمات:

(أ) أوضحت نتائج الدراسة بالنسبة للعدالة فى توزيع الخدمات كما يحددها أرباب الأسر الفقراء (الأقل دخلاً) هي بالترتيب كالآتي:.

١. تتوفر خدمات الرعايه الصحية بالمدينة عن القرية بمتوسط حسابى (٢,٧٣)
٢. تتعدد فرص العمل المتاحة بالمدينة أكثر من القرية بمتوسط حسابى (٢,٧٢)
٣. يبذل أهالى القرى التوابع جهدا للاستفادة من مساعدات الضمان الاجتماعى أكثر من أهالى القريه الأم بمتوسط حسابى (٢,٦٩)
٤. يستفيد الأغنياء فى القريه من دعم الطاقه أكثر من الفقراء بمتوسط حسابى (٢,٦٦)
٥. يوجد لدينا مركز شباب مثل القرى الأخرى بمتوسط حسابى (٢,٦٥)
٦. يبذل أهالى القرى التوابع جهدا للحصول على المنتجات الزراعيه أكثر من أهالى القريه الأم بمتوسط حسابى (٢,٥٣)
٧. تعبر الخدمات عن حاجات الأغنياء أكثر من الفقراء بالقرية بمتوسط حسابى (٢,٤٤)
٨. يلتحق أبنائى بمدارس القرى المجاورة لعدم توافرها فى قريتى) بمتوسط حسابى (٢,١٠)

(ب)أوضحت نتائج الدراسة بالنسبة للعدالة فى توزيع الخدمات كما يحددها المسئولون هي بالترتيب كالآتي:.

١. يلجأ أهالى القرى التوابع إلى القرية الأم للاستفادة من مساعدات الضمان الاجتماعى بمتوسط حسابى (٢,٨٧)
٢. تتوفر خدمات الرعاية الصحية بالمدن عن القرى بمتوسط حسابى (٢,٨١)
٣. تتعدد فرص العمل فى المدن أكثر من القرى بمتوسط حسابى (٢,٧١)
٤. يوجد مركز شباب فى القرية الأم بينما لا يوجد بالتوابع بمتوسط حسابى (٢,٥٨)
٥. تتوفر المدارس لجميع مراحل التعليم فى القرية الأم فقط بمتوسط حسابى (٢,٥٥)
٦. تتوفر الخدمات لأغنياء القرى أكثر من فقرائها بمتوسط حسابى (٢,٥٥)

٧. يستفيد الأغنياء من دعم الطاقة أكثر من الفقراء بمتوسط حسابى (٢,٤٨)
٨. تتوفر المنتجات الزراعية فى القرية الأم بينما لا تتوفر بالقرى التوابع بمتوسط حسابى (٢,١٦)

٦- ترتيب متغيرات العدالة الاجتماعية

(أ)أوضحت نتائج الدراسة بالنسبة لترتيب متغيرات العدالة الاجتماعية كما يحددها أرباب الأسر الفقراء (الأقل دخلاً) هي بالترتيب كالآتي:.

١. العدالة فى توزيع الخدمات بمتوسط حسابى (٢,٥٦)
٢. العدالة فى توزيع الدخول بمتوسط حسابى (٢,٣٢)
٣. المساواة فى الحقوق بمتوسط حسابى (١,٩٥)
٤. المساواة فى الواجبات بمتوسط حسابى (١,٧٤)
٥. المساواة فى الفرص المتاحة بمتوسط حسابى (١,٤٤)

(ب)أوضحت نتائج الدراسة بالنسبة لترتيب متغيرات العدالة الاجتماعية كما يحددها المسئولون هي بالترتيب كالآتي:.

١. العدالة فى توزيع الخدمات بمتوسط حسابى (٢,٥٩)
٢. المساواة فى الحقوق بمتوسط حسابى (٢,٣٨)
٣. المساواة فى الواجبات بمتوسط حسابى (٢,٢٨)
٤. العدالة فى توزيع الدخول بمتوسط حسابى (٢,٢٧)
٥. المساواة فى الفرص المتاحة بمتوسط حسابى (٢,٢٢)

(٢) تمكين الفقراء:

١-التمكين القانونى:

(أ)أوضحت نتائج الدراسة بالنسبة للتمكين القانونى كما يحددها أرباب الأسر الفقراء (الأقل دخلاً) هي بالترتيب كالآتي:.

١. أعرف حقوقى وواجباتى بمتوسط حسابى (٢,٠٧)
٢. أطالب المسئولين بسن القوانين لمنع التمييز بين الأغنياء والفقراء بمتوسط حسابى (١,٩٤)
٣. أشجع المسئولين لإصدار التشريعات المناصرة للفقراء بمتوسط حسابى (١,٥٩)

٤. أهتم بالدفاع عن مطالب الفقراء أمام الجهات المسئولة بمتوسط حسابى (١,٥٧)

(ب)أوضحت نتائج الدراسة بالنسبة للتمكين القانونى كما يحددها المسئولون هي بالترتيب كالآتي:.

١. أ شجع الفقراء على المطالبة بحقوقهم بمتوسط حسابى (٢,٨٤)
٢. أحرص على نشر الوعى لدى الفقراء بحقوقهم وواجباتهم بمتوسط حسابى (٢,٦١)
٣. تحرص الدولة على سن القوانين التى لا تميز بين الأغنياء والفقراء بمتوسط حسابى (٢,٥٨)
٤. تحرص الدولة على إصدار التشريعات المناصرة للفقراء بمتوسط حسابى (٢,٣٢)

٢- التمكين الاجتماعى:

(أ) أوضحت نتائج الدراسة الميدانية بالنسبة للتمكين الاجتماعى كما يحددها أرباب الأسر الفقراء(الأقل دخلاً) هي بالترتيب كالأتي:.

١. أثق بنفسى عند عرض مطالبى على المسئولين بمتوسط حسابى (٢,٠٠)
٢. أدفع جيرانى للتعاون مع بعضهم البعض بمتوسط حسابى (١,٩٦)
٣. أشارك فى المشروعات الخيرية الموجودة فى القرية بمتوسط حسابى (١,٩٣)
٤. يعبر الآخرون عن حاجاتى التى يجب أن أعبر عنها بنفسى بمتوسط حسابى (١,٨٥)
٥. أبادر بإبلاغ المسئولين عند حدوث أى مشكلة بالقرية بمتوسط حسابى (١,٨٠)
٦. تتيح لى الأنشطة التنموية بالقريه فرص المشاركة فيها بمتوسط حسابى (١,٦١)

(ب) أوضحت نتائج الدراسة الميدانية بالنسبة للتمكين الاجتماعى كما يحددها المسئولون هي بالترتيب كالآتي:.

١. أحفز أهالى القرية على التعاون مع بعضهم البعض بمتوسط حسابى (٣,٠٠)
٢. أحفز المواطنين على المشاركة فى المشروعات الخيرية الموجودة بالقرية بمتوسط حسابى (٢,٩٧)
٣. أشجع المواطنين على المشاركة فى الأنشطة التنموية الموجودة بالقرية – أشجع المواطنين على ضرورة التعبير عن احتياجاتهم بأنفسهم بمتوسط حسابى (٢,٩٠)
٤. أتواصل مع المواطنين عند حدوث أى مشكلة بالقرية– أدعم ثقة المواطنين فى المؤسسات الحكومية الموجودة بالقرية بمتوسط حسابى (٢,٨٧) بمتوسط حسابى (٢,٨٧)

٣- التمكين الاقتصادى:

(أ) أوضحت نتائج الدراسة الميدانية بالنسبة للتمكين الاقتصادى كما يحددها أرباب الأسر الفقراء (الأقل دخلاً) هي بالترتيب كالآتي:.

١. أعتمد على نفسى فى تعدد فرص زيادة دخلى بمتوسط حسابى (٢,١٩)
٢. أطالب المسئولين بإقامة مشروعات صغيرة بالقرية بمتوسط حسابى (١,٩٤)
٣. يمكننى تسويق المنتجات بمفردى بمتوسط حسابى (١,٨٣)
٤. لدى القدرة على عمل دراسة جدوى لمشروعى بمتوسط حسابى (١,٧١)
٥. أعرف الإجرءات المطلوبة للحصول على قروض ميسرة بمتوسط حسابى (١,٦٧)
٦. أتفاوض مع الجهات الممولة للمشروعات بمتوسط حسابى (١,٦٤)

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية بالنسبة للتمكين الاقتصادى كما يحددها المسئولون هي بالترتيب كالآتي:.

١. أشجع الأفراد للاعتماد على أنفسهم فى زيادة دخولهم بمتوسط حسابى (٢,٥٥)
٢. أعرف المواطنين الإجراءات المطلوبة للحصول على قروض ميسرة بمتوسط حسابى (٢,٢٩)
٣. أوضح لأهالى القرى مصادر الحصول على التمويل لمشروعاتهم بمتوسط حسابى (٢,٢٦)
٤. نحرص على إتاحة التسهيلات المناسبة لأهالى القرى لتسويق منتجاتهم بمتوسط حسابى (٢,١)
٥. تحرص الدولة على إقامة مشروعات صغيرة بالقرى بمتوسط حسابى (٢,٠٠)
٦. نحرص على توعية المواطنين بكيفية عمل دراسات جدوى لمشروعاتهم بمتوسط حسابى (١,٨٤)

٤- التمكين السياسى:

(أ) أوضحت نتائج الدراسة الميدانية بالنسبة للتمكين السياسى كما يحددها أرباب الأسر الفقراء (الأقل دخلاً) هي بالترتيب كالآتى:-

١. لصوتى قيمته فى الانتخابات المحلية والقومية بمتوسط حسابى (٢,٣٥)
٢. أشترك فى المظاهرات السلمية للمطالبة بحقوقى بمتوسط حسابى (١,٧٢)
٣. أحرص على متابعة أداء المسئولين بالقرية لأدوارهم بمتوسط حسابى (١,٦٣)
٤. لا أتردد فى الترشح فى الانتخابات المحلية والقومية بمتوسط حسابى (١,٥٠)

٥. أميز قوة الأحزاب السياسية من خلال برامجها بمتوسط حسابى (١,٤٥)
٦. أعرف القوانين التى تنظم مباشرة الحقوق السياسية بمتوسط حسابى (١,٣٩)

(ب) أوضحت نتائج الدراسة الميدانية بالنسبة للتمكين السياسى كما يحددها المسئولون هي بالترتيب كالآتي:-

١. تكفل الدولة حق الترشح لأى مواطن فى الانتخابات المحلية والقومية متى انطبقت علية الشروط بمتوسط حسابى (٢,٩٧)
٢. تحرص الدولة على ضرورة مشاركة المواطنين فى الإدلاء بأصواتهم فى الانتخابات ا لمحلية والقومية بمتوسط حسابى (٢,٨٤)
٣. تكفل الدولة حق التظاهر السلمى لجميع المواطنين بمتوسط حسابى (٢,٥٥)
٤. أشجع المواطنين على متابعتى فى أداء أدوارى الوظيفية بمتوسط حسابى (٢,٤٥)
٥. تشجع الدولة الأحزاب السياسية لعرض برامجها على المرشحين بمتوسط حسابى (٢,٢٦)
٦. تحرص الدولة على توعية المواطنين بالقوانين التى تنظم مباشرة حقوقهم السياسية بمتوسط حسابى (٢,٢٣)

٥- ترتيب متغيرات تمكين الفقراء :

(أ) أوضحت نتائج الدراسة الميدانية بالنسبة لترتيب متغيرات تمكين الفقراء كما يحددها أرباب الأسر الفقراء(الأقل دخلاً) هى بالترتيب كالآتى:

١. التمكين الاجتماعى بمتوسط حسابى (١,٨٦)
٢. التمكين الاقتصادى بمتوسط حسابى (١,٨٣)
٣. التمكين القانونى بمتوسط حسابى (١,٧٩)
٤. التمكين السياسى بمتوسط حسابى (١,٦٧)

(ب)أوضحت نتائج الدراسة الميدانية بالنسبة لترتيب متغيرات تمكين الفقراء كما يحددها المسئولون هى بالترتيب كالآتى:

١. التمكين الاجتماعى بمتوسط حسابى (٢,٩٢)
٢. التمكين القانونى بمتوسط حسابى (٢,٥٩)
٣. التمكين السياسى بمتوسط حسابى (٢,٥٥)
٤. التمكين الاقتصادى بمتوسط حسابى (٢,١٧)

(٣) المشاركة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية:

١- المشاركة فى وضع سياسات الرعاية الاجتماعية:

(أ) أوضحت نتائج الدراسة بالنسبة للمشاركة فى وضع سياسات الرعاية الاجتماعية كما يحددها أرباب الأسر الفقراء(الأقل دخلاً) هي بالترتيب كالآتي:.

١. تشارك مؤسسات المجتمع المدنى الموجوده بالقرية مع الموسسات الحكومية فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية بمتوسط حسابى (١,٥٣)
٢. أشارك فى توفير المعلومات والحقائق عن الاحتياجات الملحة لأفراد القرى بمتوسط حسابى (١,٥٢)
٣. أشارك فى اقتراح البرامج والمشروعات التى يجب أن تنفذ فى قريتنا بمتوسط حسابى (١,٤٦)
٤. أشارك فى المناقشات مع القيادات الشعبية والتنفيذية حول أولويات خطط وبرامج الرعاية الاجتماعية بمتوسط حسابى (١,٤٥)
٥. أساهم فى تحديد قضايا ومشكلات سياسات الرعاية الاجتماعية بمتوسط حسابى (١,٤٣)
٦. أشارك فى اقتراح الأهداف التى يجب أن تتبناها سياسات الرعاية الاجتماعية بمتوسط حسابى (١,٣٨)

(ب)أوضحت نتائج الدراسة بالنسبة للمشاركة فى وضع سياسات الرعاية الاجتماعية كما يحددها المسئولون هي بالترتيب كالآتي:.

١. أحرص على معرفة رأى المواطنين فى الاحتياجات الملحة بالنسبة لهم بمتوسط حسابى (٢,٦٨)
٢. أشجع المواطنين على المشاركة فى اقتراح البرامج والمشروعات التى تمثل أولوية بالنسبة لهم- أحفز المواطنين على المشاركة فى اقتراح الأهداف التى يجب أن تتبناها سياسات الرعاية الاجتماعية) بمتوسط حسابى (٢,٦٨)
٣. أتواصل مع المواطنين لمعرفة قضايا ومشكلات سياسات الرعاية الاجتماعية بمتوسط حسابى (٢,٥٥)
٤. أحرص على اشتراك المواطنين فى المناقشات المتعلقة بأولويات خطط وبرامج الرعاية الاجتماعية بمتوسط حسابى (٢,٤٥)

٥. تحرص الدولة على مشاركة منظمات المجتمع المدنى فى مرحلة صنع سياسات الرعاية الاجتماعية بمتوسط حسابى (٢,٣٩)

٢- المشاركة فى تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية:

(أ)أوضحت نتائج الدراسة بالنسبة للمشاركة فى تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية كما يحددها أرباب الأسر الفقراء(الأقل دخلاً) هي بالترتيب كالآتي:-

١. أشارك فى تنفيذ البرامج والمشروعات التى تقام بالقرية بمتوسط حسابى (١,٦٠)
٢. أساعد المسئولين فى تحديد الفئات المستحقة لمساعدات الضمان الاجتماعى داخل القرية بمتوسط حسابى (١,٤٩)
٣. أتعاون مع الأجهزة التنفيذية فى اقتراح آليات تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية بمتوسط حسابى (١,٤٦)
٤. أساعد المسئولين فى معرفة معوقات الدعم العينى المقدم للفقراء بمتوسط حسابى (١,٤٥)
٥. تشارك مؤسسات المجتمع المدنى الموجودة بالقرية مع الموسسات الحكومية فى تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية بمتوسط حسابى (١,٤٤)
٦. أوجه المسئولين نحو الموارد المادية للاستفادة منها فى البرامج والمشروعات التى تنفذ بالقرية بمتوسط حسابى (١,٣٩)

(ب)أوضحت نتائج الدراسة بالنسبة للمشاركة فى تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية كما يحددها المسئولون بالترتيب كالآتي:-

١. أشجع المواطنين على المشاركة فى تنفيذ البرامج والمشروعات التى تقام بالقرية بمتوسط حسابى (٢,٨١)
٢. أتواصل مع المواطنين لتحديد القئات المستحقه لمساعدات الضمان الاجتماعى داخل القرية بمتوسط حسابى (٢,٦٥)
٣. أتواصل مع المواطنين لمعرفة اقتراحاتهم حول اليات تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية بمتوسط حسابى (٢,٦٥)
٤. أتواصل مع المواطنين لمعرفة معوقات الدعم العينى المقدم للفقراء بمتوسط حسابى (٢,٦١)

٥. نتعاون مع المواطنين فى توفير الموارد المادية لتنفيذ البرامج والمشروعات داخل القرية بمتوسط حسابى (٢,٥٥)

٦. تحرص الدولة على مشاركة منظمات المجتمع المدنى فى مرحلة تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية بمتوسط حسابى (٢,٤٥)

٣- المشاركة فى تقويم سياسات الرعاية الاجتماعية:

(أ) أوضحت نتائج الدراسة بالنسبة للمشاركة فى تقويم سياسات الرعاية الاجتماعية كما يحددها أرباب الأسر الفقراء(الأقل دخلاً) بالترتيب كالآتي:-

١. أتواصل مع المسئولين لتوضيح أوجه القصور فى سياسات الرعاية الاجتماعية بمتوسط حسابى (١,٣٧)

٢. أقدم اقتراحاتى للمسئولين حول أساليب تطوير سياسات الرعاية الاجتماعية بمتوسط حسابى (١,٤٩)

٣. أتابع باستمرار مدى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية لأهدافها بمتوسط حسابى (١,٣٢)

٤. تشارك مؤسسات المجتمع المدنى الموجودة بالقرية مع الموسسات الحكومية فى تقويم سياسات الرعاية الاجتماعية بمتوسط حسابى (١,٣٠)

٥. أساهم مع المسئولين فى تحديد أسباب فشل سياسات الرعاية الاجتماعية فى تحقيق أهدافها بمتوسط حسابى (١,٢٩)

٦. أشارك مع المسئولين فى اقتراح سياسة رعاية اجتماعية جديدة بمتوسط حسابى (١,٢٨)

(ب) أوضحت نتائج الدراسة بالنسبة للمشاركة فى تقويم سياسات الرعاية الاجتماعية كما يحددها المسئولون هى بالترتيب كالآتي:-

١. أتواصل مع المواطنين لمعرفة أسباب فشل سياسات الرعاية الاجتماعية فى تحقيق أهدافها بمتوسط حسابى (٢,٤٢)

٢. أتواصل مع المواطنين لمعرفة أوجه القصور فى سياسات الرعاية الاجتماعية بمتوسط حسابى (٢,٣٩)

٣. أشجع المواطنين على متابعة مدى تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية لأهدافها – أشجع المواطنين على تقديم اقتراحاتهم حول أساليب تطوير سياسات الرعاية الاجتماعية بمتوسط حسابى (٢,٣٥)

٤. أحرص على الاستفادة من رأى المواطنين عند اقتراح سياسة رعاية جديدة بمتوسط حسابى (٢,٣٢)
٥. تحرص الدولة على مشاركة منظمات المجتمع المدنى فى مرحلة تقويم سياسات الرعاية الاجتماعية بمتوسط حسابى (٢,٢٣)

٤- ترتيب متغيرات المشاركة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية:

(أ) أوضحت نتائج الدراسة الميدانية بالنسبة لترتيب متغيرات المشاركة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية كما يحددها أرباب الأسر الفقراء(الأقل دخلاً) هى بالترتيب كالآتى:

١. المشاركة فى تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية بمتوسط حسابى (١,٤٧)
٢. المشاركة فى وضع سياسات الرعاية الاجتماعية بمتوسط حسابى (١,٤٦)
٣. المشاركة فى تقويم سياسات الرعاية الاجتماعية بمتوسط حسابى (١,٣٢)

(ب) أوضحت نتائج الدراسة الميدانية بالنسبة لترتيب متغيرات المشاركة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية كما يحددها المسئولون هى بالترتيب كالآتى:

١. المشاركه فى تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية بمتوسط حسابى (٢,٦٢)
٢. المشاركه فى وضع سياسات الرعاية الاجتماعية بمتوسط حسابى (٢,٥٧)
٣. المشاركة فى تقويم سياسات الرعاية الاجتماعية بمتوسط حسابى (٢,٣٤)

- **النتائج المتعلقة بإختبار صحة فروض الدراسة:**

١. أثبتت نتائج الدراسة عدم صحة الفرض الأول للدراسة ومؤداه" يوجد تباين دال إحصائياً بين مجموعات القرى (الأكثر نشاطا . متوسطة النشاط . الأقل نشاطا) فى متغيرات العدالة الاجتماعية كما يحددها أرباب الأسر الفقراء الأقل دخلاً"

أسفرت نتائج الدراسة عن أنه:

- لا توجد فروق دالة إحصائياً بين القرى الثلاث(الأكثر نشاطاً- متوسطة النشاط- الأقل نشاطاً) فى متغيرات العدالة الاجتماعية كما يحددها أرباب الأسر الفقراء (الأقل دخلاً)، حيث أن قيمة ف= ١,٠٦٥ وغير دالة إحصائيا

٢. أثبتت نتائج الدراسة صحة الفرض الثانى للدراسة جزئيا ومؤداه" توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين طبقا لفئات الدخل (الأعلى دخلاً -- الأقل دخلاً) فى متغيرات العدالة الاجتماعية".

أسفرت نتائج الدراسة عن أنه:

- توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠١) بين أرباب الأسر من حيث فئات الدخل (الأعلى دخلاً- الأقل دخلاً) فيما يتعلق بمتغيرات العدالة الاجتماعية من حيث (المساواة فى الفرص المتاحة - المساواة فى الحقوق – المساواة فى الواجبات – العدالة فى توزيع الدخول – العدالة الاجتماعية ككل) لصالح الأعلى دخلاً.
- لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين أرباب الأسر من حيث فئات الدخل (الأعلى دخلاً- الأقل دخلاً) فيما يتعلق بالعدالة فى توزيع الخدمات.

٣. أثبتت نتائج الدراسة صحة الفرض الثالث للدراسة ومؤداه: " توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية ببن العدالة الاجتماعية وتمكين الفقراء كما يحددها أرباب الأسر الفقراء (الأقل دخلا)

أسفرت نتائج الدراسة عن أنه:

- توجد علاقه طرديه ذات دلالة إحصائيةعند مستوى معنوية (٠,٠١) بين العدالة الاجتماعية وتمكين الفقراء من وجهة نظر أرباب الأسرالفقراء (الأقل دخلا).

٤. أثبتت نتائج الدراسة عدم صحة الفرض الرابع للدراسة ومؤداه:" يوجد تباين دال إحصائياً بين مجموعات القرى (الأكثر نشاطا . متوسطة النشاط . الأقل نشاطا) فى متغيرات تمكين الفقراء كما يحددها أرباب الأسرالفقراء الأقل دخلاً ".

أسفرت نتائج الدراسة عن أنه:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القرى الثلاث (الأكثر نشاطا- المتوسطة النشاط- الأقل نشاطا) فى متغيرات تمكين الفقراء كما يحددها أرباب الأسر الفقراء (الأقل دخلا)، حيث أن قيمة ف= ٥٠٨. وغير دالة إحصائيا.

٥. أثبتت نتائج الدراسة صحة الفرض الخامس للدراسة ومؤداه: " توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية ببن تمكين الفقراءوالمشاركة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية كما يحددها أرباب الأسر الفقراء (الأقل دخلا).

أسفرت نتائج الدراسة عن أنه:

- توجد علاقه طرديه ذات دلالة إحصائيةعند مستوى معنوية (٠,٠١) بين تمكين الفقراءوالمشاركة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية كما يحددها أرباب الأسر الفقراء (الأقل دخلا)

٦. **أثبتت نتائج الدراسة صحة الفرض السادس جزئيا ومؤداه" يوجد تباين دال إحصائياً بين مجموعات القرى (الأكثر نشاطا . متوسطة النشاط . الأقل نشاطا) فى متغيرات المشاركة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية".**

أسفرت نتائج الدراسة عن أنه:

- توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بين القرى الثلاث(الأكثرنشاطا–متوسطة النشاط– الأقل نشاطا) فى متغيرات المشاركة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية كما يحددها أرباب الأسر الفقراء (الأقل دخلا) فيما يتعلق بالمشاركة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية ككل، وهذه الفروق لصالح القرية الأكثر نشاطا (قرية المقاطعة) على حساب القرية الأقل نشاطاً (قريه غزالة).
- توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بين القرى الثلاث(الأكثر نشاطا– متوسطة النشاط– الأقل نشاطا) فى متغيرات المشاركة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية كما يحددها أرباب الأسر الفقراء (الأقل دخلا) فيما يتعلق بالمشاركه فى تقويم سياسات الرعاية الاجتماعية، وهذه الفروق لصالح القرية متوسطة النشاط (قرية كفر غنام) على حساب القرية الأقل نشاطا (قريةغزالة).
- لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين القرى الثلاث (الأكثر نشاطا– متوسطة النشاط– الأقل نشاطا) فى متغيرات المشاركة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية كما يحددها أرباب الأسر الفقراء (الأقل دخلا) طبقا لمتغير المشاركه فى وضع سياسات الرعايه الاجتماعية، المشاركة فى تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية.

٧. **أثبتت نتائج الدراسة عدم صحة الفرض السابع للدراسة: " توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية ببن العدالة الاجتماعية والمشاركة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية كما يحددها أرباب الأسر الفقراء (الأقل دخلا).**

أسفرت نتائج الدراسة عن أنه:

- لاتوجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العدالة الاجتماعية والمشاركة فى صنع سياسات الرعايه الاجتماعية كما يحددها أرباب الأسر الفقراء (الأقل دخلاً).

عاشرا: استنتاجات ختامية:.

(١) استنتاجات ترتبط بالعدالة الاجتماعية:

١. معاناة جموع الشعب المصرى من غياب العدالة الاجتماعية داخل المجتمع وإنعكاس ذلك بشكل واضح على الفقراء الذين يتجهون إلى المزيد من الوقوع فى براثن الفقر فى حين يتجه الأثرياء نحو مزيد من الثراء

٢. العدالة الاجتماعية إحدى مبررات ثورات الربيع العربى التى اجتاحت العالم العربى بأكملة من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق الى الغرب رافعة شعار العدالة الاجتماعية كهدف رئيسى لها.

٣. تتضمن العدالة الاجتماعية متغيرات أساسية لتحقيقها تتمثل فى (المساواة فى الفرص المتاحة–المساواة فى الحقوق والواجبات– العدالة فى توزيع الدخول – العدالة فى توزيع الواجبات)بين جميع أفراد المجتمع دونما أى تمييز.

٤. تعتبر العدالة الاجتماعية شرطا ضروريا لدور الدولة وتدخلها الواعى ونتيجة تلقائية للسياسات الاجتماعية الفعالة التى تنتهجها الدولة.

٥. تحث جميع الأديان السماوية على ضرورة تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية فى المجتمع من أجل الوصول الى الرفاهية.

٦. تختلف العدالة الاجتماعية باختلاف الأيدولوجيات الفكرية المختلفة، ولكن تعتبر أيدولوجية الطريق الثالث من أفضل الأيدولوجيات التى تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تركيزها على أنه لا حقوق بدون واجبات وأنه لا سلطة بدون ديمقراطية وتسعى إلى تمكين الفقراء وتركز على خصخصة الإدارة وليس خصخصة الخدمات وتبرز دور منظمات المجتمع المدنى بجانب الدولة فى تحقيق العدالة الاجتماعية.

٧. تركز العدالة الاجتماعية على ضرورة احترام حقوق الإنسان فى المجتمع وحرية الرأى والتعبير وتحقيق الديمقراطية حيث إنه لا عدالة اجتماعية بدون ديمقراطية ولا ديمقراطية بدون عدالة إجتماعية.

٨. العدالة الاجتماعية تمثل الطريق الرئيسى لمواجهة الفقر وتمكين الفقراء داخل المجتمع وتحقيق التنمية.

(٢) استنتاجات ترتبط بتمكين الفقراء:

١. تعددت المنظورات المختلفه فى تعريفها للفقر سواء من حيث مدخل(الدخل–الحاجات الأساسية–الاندماج الاجتماعى– التنمية البشرية–القدرات– المعرفة) لكنها أكدت

جميعا على انخفاض المهارات والقدرات المتعلقة بالفقراء وضرورة الحاجة إلى تمكين الفقراء فى المجتمع لتحقيق التنمية.

٢. تمكين الفقراء هو ركيزة التقدم والرخاء للمجتمع حيث إنه يسعى إلى تحرير الفقراء ودعم مشاركتهم فى عمليات التنمية من خلال تركيزه على حرية المشاركة وتعدد الخيارات والفرص المتاحة أمام الأفراد من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية.

٣. تمكين الفقراء يمثل الركيزة الأساسية للقضاء على الاستبعاد الاجتماعى وتحقيق الاندماج الاجتماعى للفقراء داخل المجتمع.

٤. التعليم هو أساس التقدم وهو الطريق لمواجهة الفقر وتمكين الفقراء لأنه هو أساس التقدم والرفاهية فى المجتمع.

٥. تمكين الفقراء هو أساس الديمقراطية، والديمقراطية هى أساس التنمية والتقدم والرفاهية ؛ لأن الديمقراطية أساسها القضاء على الفقر وتمكين الفقراء لأنها تتضمن صوتاً حراً- إدراكاً ووعياً- قدرة ومشاركة- معلومات وفهم- إختياراً وانتخاباً – علماً وعملاً- والصوت الحر أساسة أمن وأمان للمواطن فى عملة ورزقة فكيف يكون هناك ديمقراطية دون رغيف العيش أو دون تعليم؟

٦. العمل هو الطريق الرئيسى لمحاربة الفقر وتمكين الفقراء فى المجتمع حتى تتحول الطاقات السلبية الاستهلاكية إلى طاقات إيجابية منتجة فى المجتمع.

٧. تمكين الفقراء يعمل على تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين ويساعد فى القضاء على الحرمان الإجتماعى لديهم.

٨. يتضمن تمكين الفقراء متغيرات أساسية تتمثل فى (التمكين القانونى-الاجتماعى – الاقتصادى – السياسى).

٩. تمثل عملية تمكين الفقراء ضرورة أساسية للمشاركة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية حيث إنها تمثل جزءاً من العلاقة الهيكلية بين الفقراء من ناحية ومشاركتهم فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية من ناحية أخرى.

(٢) استنتاجات ترتبط بصنع سياسات الرعاية الاجتماعية:

١. سياسات الرعاية الاجتماعية تتم فى ضوء أيدولوجية المجتمع وقيمه الأساسية وتهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من ناحية وتمكين الفقراء من ناحية أخرى.

٢. صنع سياسات الرعاية الاجتماعية عملية تشاركية تتم فى ضوء مشاركة كافة الجهات بما يضمن تحقيق الأهداف.
٣. تتضمن عملية صنع سياسات الرعاية الاجتماعية ثلاث مراحل أساسية (مرحلة وضع سياسات الرعاية الاجتماعية–تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية–تقويم سياسات الرعاية الاجتماعية).
٤. تتم عملية صنع سياسات الرعاية الاجتماعية من القاعدة إلى القمة وليس العكس بما يضمن واقعيتها فى تحقيق الأهداف التى تسعى إلى تحقيقها.
٥. يجب مشاركة الفقراء فى عملية صنع سياسات الرعاية الاجتماعية بكافة مراحلها حتى تكون معبرة عنهم ومشبعة لاحتياجاتهم ومحققة لرغباتهم.
٦. يجب الاهتمام بتحليل سياسات الرعاية الاجتماعية للتعرف على مدى فعاليتها فى تحقيق أهدافها التى وضعت من أجلها وتطويرها باستمرار حتى تناسب المتغيرات التى تطرأ على الواقع المصرى.
٧. من الضرورة الاستعانة بالمخطط الاجتماعى عند صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

حادى عشر: توصيات الدراسة وإجراءتها التنفيذية:

في ضوء النتائج الحالية للدراسة والإطار النظري للدراسة يمكن للدراسة تحديد مجموعة من التوصيات والآليات التنفيذية المقترحة لتحقيقها.

التوصية (١) تحقيق المساواة فى الفرص المتاحة بين جميع أفراد المجتمع

إجراءات تنفيذها:

١. استخدام وسائل الضبط الاجتماعى (الرسمى – غير الرسمى) للالتزام بتطبيق مواد الدستور لتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين فى المجتمع
٢. سن القوانين الرادعة للقضاء على ظواهر الفساد والرشوة والمحسوبية
٣. تفعيل دور الأجهزة الرقابية فى المجتمع وإنشاء مفوضية لمكافحة الفساد وتفعيل دورها.
٤. وجود معايير وواضحة وعادلة ومعلنة للجميع للاستفادة من الفرص المتاحة التى تطرحها الدولة سواء فى (الحصول على فرص عمل– وحدات للإسكان الاجتماعى – قروض صغيرة– إلخ).

٥. الإعلان عن الفرص المتاحة للمواطنين من خلال وسائل الإعلام المختلفة سواء المسموعة– المقروءة – المرئية، وتوعية المواطنين وتشجعيهم على التقدم للاستفادة منها.

٦. تنمية القيم الدينية والأخلاقية لدى أفراد المجتمع من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية

التوصية (٢) تحقيق المساواة فى الحقوق والواجبات بين جميع أفراد المجتمع إجراءات تنفيذها:

١. تطبيق القانون بشكل عادل على جميع أفراد المجتمع دون تمييز لأى اعتبارات سواء كانت على أساس (الجنس أوالنوع أو الطبقة الاجتماعية أو اللون –إلخ)، بحيث يحصل كل فرد على ماله من حقوق ويؤدى ما علية من واجبات.

٢. نشر ثقافة المواطنة بين جميع أفراد المجتمع وبصفة خاصة لدىالفقراء الأكثر حرماناً فى الريف المصرى لأنهم أساس التنمية فى المجتمع.

٣. تشجيع الفقراء على المطالبة بحقوقهم المشروعة لدى الجهات المسئولة

٤. سن القوانين والتشريعات التى تحقق العدالة وتمنع التمييز بين جميع أفراد المجتمع.

٥. تطبيق مبدأ الثواب والعقاب على الجميع دون تمييز.

التوصية (٣) تحقيق العدالة فى توزيع الدخول بين جميع أفراد المجتمع

إجراءات تنفيذها:

١. تطبيق الحد الأدنى والأقصى للأجور على جميع العاملين بالدولة.

٢. تطبيق نظام الضريبة التصاعدية حيث إنه كلما اتخذت منحنى تصاعداً فإن النظام الضريبى يتمتع بدرجة أعلى من الكفاءة فى تحسين الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية.

٣. هيكلة نظام الأجور ووضع معايير واضحة ومعلنة للجميع للحصول على الدخل وربط الدخل بالإنتاج بحيث تلغى الفوارق الكبيرة والشاسعة بين جميع العاملين والتى تؤدى الى عدم تحقيق العدالة فى المجتمع.

٤. تناسب الدخول بالأسعار وإعادة ضبط السلع فى الأسواق والتحكم فيها من قبل الدولة ويتم تحقيق ذلك عن طريق فرض التسعيرة الاسترشادية والجبرية والقضاء

على الاحتكار وتوفير السلع بشكل كاف فى المجمعات الاستهلاكية وتشجيع دور جهاز حماية المستهلك.

التوصية (٤) تحقيق العدالة فى توزيع الخدمات

إجراءات تنفيذها:

١. ضرورة وضع خريطه لاستهداف الفقراء فى المجتمع وتحديثها باستمرار وتحديد أكثر القرى والمناطق المحتاجة للخدمات وتوفير هذه الخدمات بها.
٢. وجود الخرائط التخطيطية فى المجالس المحلية التنفيذية والاستفادة منها عند توزيع الخدمات.
٣. ضرورة وضع نطاق التمكين للخدمات التى توفرها الدولة عن طريق إجراء الدراسات والبحوث الحديثة التى تحدد ذلك.
٤. تحديد القرى الأكثر فقراً وحرمانا وتوفير الخدماتالأساسية بالنسبة لهم لتحسين نوعية حياتهم.
٥. تحقيق الإنصاف فى خدمات الرعاية الاجتماعية بحيث نضمن حق الأجيال القادمة فى التمتع بهذه الخدمات وحصولهم على حصة عادلة من موارد وخدمات المجتمع.
٦. توزيع الموارد المالية المخصصة للخدمات بشكل عادل بين الجميع سواء كانت مناطق حضرية (متحضرة –متخلفة)ريفية (قرى أم أو توابع) حسب الحاجة.
٧. الاهتمام بتنمية المناطق العشوائية وتحقيق التنمية فيها.

التوصية (٥) احترام حقوق الإنسان وبخاصة الفقراء

إجراءات تنفيذها:

١. إصدار القوانين والتشريعات التى تحث على احترام حقوق وكرامة الإنسان.
٢. إلغاء التعذيب والقهر والاضطهاد لأى اعتبارات تمييزية بين الأفراد.
٣. تفعيل دور المجلس القومى لحقوق الإنسان فى الدفاع عن حقوق الإنسان فى المجتمع.
٤. بنشر ثقافة حقوق الإنسان بين جميع أفراد المجتع وتوعية المواطنين بالاتفاقيات والمواثيق والإعلانات التى تخص حقوق الإنسان فى المجتمع وتوعيتهم بحقوقهم وواجباتهم من خلال التعليم والإعلام والثقافة.

التوصية (٦) تشجيع النهج الديمقراطى وحرية الرأى والتعبير للفقراءبالمجتمع

إجراءات تنفيذها:

١. ضرورة إيجاد عقد إجتماعى جديد بين (الدولة –القطاع الخاص–المجتمع المدنى)يحدد فيه طبيعة الأدوار التى يقوم بها كل طرف من أجل الانتقال نحو التغيير الشامل وتحقيق التنمية الشاملة فى المجتمع.

٢. تشجيع الأفراد على ممارسة حقوقهم السياسية فى المجتمع حيث إن السيادة للشعب يمارسها ويحميها وهو مصدر السلطات وهذا ما أكدت علية المادة (٤)من مشروع الدستور ٢٠١٣(الوثيقة الدستورية الجديدة بعد تعديل دستور ٢٠١٢المعطل).

٣. إطلاق الحريات المدنية والسياسية وفى مقدمتها حرية الرأى والتعبير –التجمع السلمى–الحق فى تكوين الجمعيات وغيرها من مؤسسات المجتمع المدنى

٤. كفالة الآليات لاشراك منظمات المجتمع المدنى فى عملية (وضع–تنفيذ–تقويم)سياسات الرعاية الاجتماعية من خلال تحقيق التعاون والتكامل والتنسيق بينها وبين الدولة وإزالة كافة القيود والعقبات التى تحد من دورها فى تحقيق التنمية داخل المجتمع.

٥. إشراك الفقراء فى صياغة القرارات التى تخصهم، والمشاركة فى وضع الأهداف و تنفيذ البرامج والمشروعات التى تهدف إلى تحسين نوعية حياتهم وتشجيعهم على الترشح للانتخابات والمشاركة فيها حتى يستطيعوا التعبير عن آرائهم لدى السلطات التنفيذية فى المجتمع.

٦. تفعيل دور أجهزة الإعلام والأجهزة التنفيذية والشعبية فى توعية المواطنين بالقوانين التى تنظم مباشرة الحقوق السياسية وكذلك توعية المواطنين بكيفية إختيار أعضاء مجلسى الشعب والشورى لما لهم من أهمية كبرى فى صياغة التشريعات والقوانين التى على أساسها ينهض المجتمع إلى الأمام فى مسيرته نحو التنمية الشاملة وكذلك تفعيل دورهم الرقابى على عملية الانتخابات وضمان نزاهتها.

التوصية (٧) تحقيق التنمية الاقتصاديه فى المجتمع للقضاء على الفقر

إجراءات تنفيذها:

١. ضرورة الاهتمام بالمشروعات القومية فى المجتمع وأن تسعى الدولة إلى زيادة عدد هذه المشروعات من أجل توفير فرص للعمل القضاء على البطالة.

٢. تحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادى ورفع موشرات التنمية فى المجتمع.
٣. تشجيع الاستثمارات داخل المجتمع بما يعود بالنفع العام على هذا المجتمع.
٤. ضرورة الاهتمام بالنواحى الأمنية لأن الأمن هو الركيزة الأساسية لانطلاق الاقتصاد داخل المجتمع.
٥. تنمية ثقافة العمل المهنى الحر لدى الفقراء بالمجتمع
٦. الاهتمام بالقضية السكانية لأنه مهما تبذل الدولة من جهد لتحقيق العدالة الاجتماعية فإن ذلك لن يكون له أثر واضح طالما أن معدل الزيادة السكانية فى تزايد ولذلك يجب توعية المواطنين بحجم هذه المشكلة سواء من خلال الإعلام أو جهود المجلس القومى للسكان أو برامج تنظيم الأسرة

التوصية(٨) الاهتمام بصنع سياسات رعاية اجتماعية جديدة تأخذ العدالة الاجتماعية كهدف رئيسى لها وكشرط ضرورى لتحقيقها

إجراءات تنفيذها:

١. الاهتمام بالنواحى الاجتماعية للسياسات الاقتصاديه حيث إن السياسة الاجتماعية الصحيحة هى التى توجه السياسات الاقتصاديه ضمن منظور أولويات وأهداف محددة على أساس آجال زمنية مدروسة تفرضها ضرورات الواقع الدولى والإقليمى والمحلى.
٢. تبنى السياسات والبرامج التى تحقق الحماية الاجتماعية بالنسبة للفقراء فى المجتمع.
٣. ضرورة تبنى أيدولوجية الطريق الثالث التى تركز على تحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق الحريات الجماعية ومكافحة التمييز وكذلك تحقيق المساواة فى الفرص المتاحة أمام الجميع فى المجتمع وتحقيق التضامن الاجتماعى لضحايا السياسات والممارسات غير العادلة وكذلك الاهتمام يتحقيق السلام الاجتماعى داخل المجتمع.
٤. تصميم وتنفيذ البرامج والمشروعات والقوانين التى تحقق العدالة الاجتماعية وتحويلها من شعارات إلى إجراءات تنفيذية على أرض الواقع.
٥. ضرورة الانطلاق من القاعدة إلى القمة أثناء صنع سياسات الرعاية الاجتماعية بحيث تبدأ سياسات الرعاية الاجتماعية من احتياجات أفراد المجتمع ومشكلاتهم وأولويات هذه الاحتياجات بالنسبة لهم وفى ضوء ذلك يتم تصميم البرامج والمشروعات التى تلبى تلك الاحتياجات.

التوصية (٩) تحقيق التمكين القانونى للفقراء

إجراءات تنفيذها:

١. محو الأمية التعليمية والقانونية لدى الفقراء وتوعيتهم بحقوقهم وواجباتهم داخل مجتمعهم
٢. تنظيم الندوات واللقاءات لتوعية الفقراء بالقوانين والتشريعات التى تضمن حقوقهم بالمجتمع
٣. تفعيل دور الأجهزة الاعلامية فى توعية الفقراء بالقوانين والتشريعات المتعلقة بهم.

ثانى عشر: قضايا لدراسات مستقبلية:.

١. العدالة الاجتماعية كاستراتيجية لتحسين نوعية حياة فقراء الريف.
٢. اتجاهات فقراء الريف نحو العدالة الاجتماعية كمتغير فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية الجديدة.
٣. العدالة الاجتماعية وتنمية قيم رأس المال الاجتماعى لدى فقراء الريف.
٤. شراكة الدولة والمجتمع كمتغير فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية الجديدة.
٥. شراكة الدولة والمجتمع كمتغير فى تحقيق العدالة الاجتماعية بالمجتمع.
٦. إسهامات منظمات المجتمع المدنى فى تمكين الفقراء من المشاركة فى صنع القرارات التخطيطية.
٧. المساواة كمتغير فى تدعيم حقوق الرعاية الاجتماعية للفقراء.
٨. استراتيجيات العدالة الاجتماعية والقضاء على الاستبعاد الاجتماعى للفقراء.
٩. تحليل مضمون العدالة الاجتماعية فى مشروع الدستور ٢٠١٣ (الوثيقة الدستورية الجديدة بعد تعديل دستور ٢٠١٢ المعطل).
١٠. التضامن كاستراتيجية لمواجهة الفقر فى المجتمعات المحلية.
١١. تمكين الفقراء وتحسين نوعية حياتهم.
١٢. الاستبعاد الاجتماعى والحاجة إلى مشاركة الفقراء فى صنع القرار التخطيطى.
١٣. حاجات الفقراء وسياسات الرعاية الاجتماعية.
١٤. العدالة الاجتماعية وتحقيق السلام الاجتماعى.

المراجع:

ابو النصر،محمد ذكى (٢٠١٢). **الاستبعاد الاجتماعى "الوجه الآخر للسياسة الاجتماعية"**، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث.

أحمد السيد النجار وآخرون(٢٠٠٥): "**جغرافية الموارد الاقتصادية وعلاقتها بالفقر فى البلدان العربية**"فى أحمد السيد النجار وآخرون،الفقرفى الوطن العربى، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

الأمم المتحدة(٢٠٠٢). **استراتيجيات التنمية الحضرية واستراتيجية المأوى لمساعدة الفقراء**، الأمم المتحدة، نيويورك،الدورة التاسعة عشر.

الأمم المتحدة(٢٠١٧). **اليوم العالمى للعدالة الاجتماعية**،جنيف،الدورة الثامنة والستون.

الأمم المتحدة: **تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية "بإمكاننا إنهاء الفقر"**، نيويورك، الأمم المتحدة.

أيمن عبد الوهاب(٢٠٠٨). **الموسوعة العربية للمجتمع المدنى**، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائى – معهد التخطيط القومى(٢٠١٠) **تقرير التنمية البشرية لعام (٢٠١٠) بعنوان "شباب مصر بناة المستقبل"**، جمهورية مصر العربية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائى(٢٠٠٩) **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام (٢٠٠٩) بعنوان "تحديات أمن الإنسان فى البلدان العربية"**، بيروت، المكتب الإقليمى للدول العربية.

التقرير السنوى للبنك الدولى(٢٠١٣)،إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، البنك الدولى.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوى "**مصر فى أرقام"(٢٠١٤)**، جمهورية مصر العربية.

حسن، مصطفي حسن(٢٠٠٥). **منظمات المجتمع المدني كشريك فى صنع سياسات الرعاية الصحية فى مصر**،رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

حسن،أميرة محمود موسى (٢٠٠٩). **آليات الجمعيات الأهلية فى تمكين الأسر الفقيرة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

الرشيدي،عبد الونيس محمد محمد(٢٠٠٦). **العدالة الاجتماعية وتوزيع خدمات الرعاية الصحية الحكومية بإقليم الإسكندرية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

روبرت إسحاق (ترجمة سعد الحسينى)(٢٠٠٥) **مخاطر العولمة "كيف يصبح الأثرياء أكثر ثراء والفقراء أكثر فقراً** "، بيروت، الدار العربية للعلوم.

زايد،أحمد (٢٠١١). **دولة العدل الاجتماعى "مركزية القيمة ولا مركزية الحكم"**، القاهرة،مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار.

الزغل،علاء على (٢٠٠٥). **إسهامات اللجان الخدمية بمجلس الشعب المصري فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

الزغل،علاء على(٢٠١١). **فعالية استراتيجية الدعم كآلية لتحقيق العدالة الاجتماعية فى مصر**،بحث منشور فى مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد الحادي والثلاثون، الجزء الثالث عشر، أكتوبر.

الزيات،حمدي وآخرون(٢٠١٢). **تحديات البيئة والتنمية والضرورة الملحة للعمل**، القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو.

السروجي،طلعت مصطفى(٢٠٠٤).**السياسة الاجتماعية فى إطار المتغيرات العالمية الجديدة**، القاهرة، دار الفكر العربى.

السروجي،طلعت مصطفى(٢٠١١). **تمكين الفقراء "استراتيجيات بديلة"**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

السروجي،طلعت مصطفى(٢٠١٢).**الربيع العربى وتحديات الخدمة الاجتماعية، رؤية فى مستقبل الخدمة الاجتماعية العربية**، ورقة عمل مقدمة إلى مجلة القاهرة، المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالقاهرة.

السلطان حمد،فوزي(٢٠٠١). **تحديات القضاء على الفقر والجوع فى" تقرير الفقر الريفى ٢٠٠١"**، IFAD، الصندوق الدولى للتنمية الزراعية.

عبد الفتاح،نبيل (٢٠٠٢). **المجتمع المدنى فى عالم مضطرب، "الإعاقات البنائية، الأسئلة، الاحتمالات الملتسبة"**،، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،مجلة الديمقراطية،السنة الثامنة، العدد السادس.

عبد المنعم،احمد فارس(١٩٩٣). **العدالة الاجتماعية فى مصر بين الفكر والواقع**، بحث متقدم فى المؤتمر العلمي السادس، كلية الخدمة الاجتماعية، الفيوم.

عبدة،طارق طاهر(٢٠١١). **شراكة الفقراء كمتغير فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية فى مصر**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

الغنيمي،محمد رياض (٢٠١٢). **محددات وتداعيات تزايد التفاوت الكبير فى توزيع الثروات والدخول بالدول العربية**، القاهرة، مكتبة النهضة.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا(٢٠٠٣). **الفقر وطرق قياسه فى منطقة الأسكو "محاولة لبناء قاعدة بيانات لمؤشرات الفقر"**، الأمم المتحدة، نيويورك.

مجلس الوزراء– مركز دعم واتخاذ القرار(٢٠٢٠): **مرصد عدالة التنمية**، القاهرة، النشرة الأولى.

محمد،لمياء جلال الدين (٢٠٠٩). **التخطيط لتفعيل دور المجتمع المدني فى تحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء فى مصر**، بحث منشور فى مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان،العدد السادس والعشرون، الجزء الخامس، أبريل.

مطر،حازم محمد إبراهيم (٢٠١٢). **اتجاهات الشباب الجامعي نحو العدالة الاجتماعية كمتغير فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية الجديدة**،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

هاشم،صلاح أحمد (٢٠٠٤). **مؤشرات تخطيطية لتحقيق العدالة الاجتماعية فى توزيع الخدمات الاجتماعية الأهلية فى الحضر**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم.

هيلز،جون وآخرون (ترجمة محمد الجوهرى)(٢٠٠٧).**الاستبعاد الاجتماعى**، الكويت،عالم المعرفة.

يس، السيد (٢٠٠٢). **الديمقراطية والعولمة**،القاهرة، مركزالأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجيه، مجلة الديمقراطية، العدد الخامس،السنه الثامنة.

Akemi, Yonemura (2005). The Changing Social Agend in Brazil: **Analysis of the Policy Making Process in the Case of BolsaEscola**, PhD, Columbia University Teachers College.

Asmith, Am (2006). **Foundations of Social Policy "Social Justice in Human perspective**, Second Edition, Thomson, Brooks Cole, United State

-Deborah kaylee،Ford(2011). **An Evaluation of Moderating Influences of Employee Proactive Personality**: **Empowerment and Political Skill**, PhD, Portland State University.

Raquel, Calderon(1983). **Social Insurance Policy Making in Alatin American country: A Case Study of Puertorico**, PhD, the Ohio State University.

Ellen, Sithole (1997). **Towards Atheory and Practice of Access to Civil Justice for the Poor in Zimbabwe**. **Law and Dispute Resolution in Apluralistic Society**, PhD, University of Toronto (Canada).

H Rogers, Robin (2004). The **welfare Experiments "Political and policy Evaluation"**, California، Stand Ford University press.

Jacobus,- Birtsz ،Johannes (2007). **Acritical Analysis of Information Poverty from Social Justice Perspective**, PhD, University of Pretoria، South Africa, 2007.

-Jennifer،Robinson(2010). **Empowerment of America Indians and the Effect of Political Participation**, PhD, the University of Utah.-kumari،Valsala(2011). **Microcredit as A poverty Alleviation Strategy, Women's Empowerment and Gender Relations**, PhD, The State University of New Jersey- New Brunswick.

Joseph kin Funk wok (2008). **Social Justice for Marginalized and Disadvantage Group Issues and Challenges for Social Policies in Asi**) In) **Irac.Colby**, Comprehensive Hand Book of Social Work and Social Welfare, Canada, John Wiley sons, Inc, New Jersey.

Michael, Born,Branden(2003). **Evaluation of State- Based and Civil Society- Based Collaborative Planning in the Context of Urban Social Justice**, PhD, University of Wisconsin- Madison.

Ministry of Economic Development(2008): **Egypt Achieving the Millennium Development Goals Amid Point Assessment**, Egypt.